بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير النهائي للجنة الوطنية لتقصي الحقائق بأحداث السويداء

في تاريخ 2025/8/2، عقدت اللجنة اجتماعها الأول مع السيد وزير العدل، حيث أكّد سيادته على استقلالية عمل اللجنة وحيادها وعدم التدخل في عملها من قبل اي جهة كانت و قد أوصى كل الوزارات والجهات المعنية بضرورة التعاون المطلق مع اللجنة وتسهيل مهامها.

ثم عقدت اللجنة اجتماعها الأول، واختارت القاضي حاتم نعسان رئيساً، والقاضي جمال الأشقر أميناً للسر، والمحامي عمار عز الدين متحدثاً رسمياً باسم اللجنة، والمحامي طارق الكردي مسؤولاً للتواصل.

ثم وضعت اللجنة خطة عمل لها

المرجع: القرار رقم /1287/ل الصادر عن وزير العدل

الفترة الزمنية: ثلاثة أشهر

رئاسة اللجنة: القاضي حاتم النعسان

الناطق الإعلامي: المحامي عمار عز الدين

أمين السر: القاضي جمال الأشقر

مسؤول التواصل: المحامي طارق الكردي

ثم وضعت اللجنة خطة العمل

أولاً: الإطار العام

الهدف: التحقيق في ملابسات أحداث العنف التي وقعت في محافظة السويداء، وتوثيق الانتهاكات التي تعرّض لها المدنيون، تمهيداً لمساءلة المتورطين قانونياً وفق مقتضيات المصلحة الوطنية.

ثانياً: المراحل التنفيذية

المرحلة 1: الإعداد والتجهيز (الأسبوع 1–2)

- إعداد لائحة بجميع الجهات والأفراد ذوي الصلة بالأحداث.
- تحديد مناطق الحدث وجمع الوثائق الأولية (تقارير أمنية، إعلامية، طبية).
- وضع خطة ميدانية لزيارة المواقع والمستشفيات والمراكز الأمنية المعنية.
- التنسيق مع الجهات المختصة لتأمين الحماية والدعم اللوجستي لأعمال اللجنة.
- تعيين ناطق إعلامي للجنة لضمان الشفافية وتقديم المعلومات المسموحة دورياً.

المرحلة 2: التحقيق الميداني وجمع الأدلة (الأسبوع 3–6)

- إجراء زيارات ميدانية إلى مناطق الحدث.
- مقابلة الشهود من المدنيين، والجمعيات الأهلية، والقوى الأمنية المحلية.
- جمع الأدلة المادية والرقمية (صور، مقاطع فيديو، تسجيلات).
- إعداد محاضر أولية لكل حادثة أو شكوى تُسجّل.
- الاستعانة بخبراء في الطب الشرعي وتحليل البيانات الرقمية

المرحلة 3: التحليل القانوني والتقييم (الأسبوع 7–10)

- مراجعة الشهادات والأدلة لتصنيف الانتهاكات (جنائية، إدارية، حقوقية).
- تحديد المسؤوليات المحتملة (أفراد – جهات – تسلسل أوامر).
- التنسيق مع النيابة العامة في حال تبين وجود مخالفات صريحة للقانون.

- إعداد مسودات التوصيات والإجراءات القانونية المقترحة.

المرحلة 4: إعداد التقرير النهائي والتوصيات (الأسبوع 11–12)

- كتابة التقرير النهائي شاملاً:
  - تسلسل الأحداث
  - الأدلة والشهادات
  - التقييم القانوني
  - توصيات للمساءلة والإصلاح
- عرض التقرير على وزارة العدل.
- التوصية بإجراءات عاجلة إن وجدت حالات تهدد الأمن المجتمعي أو حقوق الإنسان.

ثالثاً: الاعتبارات الخاصة

- السرّية: الحفاظ على سرّية الشهادات والأدلة إلى حين انتهاء التحقيق.
- الحياد: الالتزام بالموضوعية وعدم التحيز لأي طرف.
- الشفافية: إصدار بيانات مرحلية مختصرة لطمأنه الرأي العام دون المساس بسرية التحقيق.
- السلامة: توفير الحماية للمحققين والشهود عند الضرورة.

رابعاً: المخرجات المتوقعة:

1. تقرير قانوني نهائي قابل للإحالة إلى القضاء.
2. توصيات تشريعية أو إدارية (إن لزم) لتحسين آليات المساءلة.
3. مقترحات بإجراءات وقائية تمنع تكرار الأحداث مستقبلاً.

ثم وضعت اللجنة لائحة اختصاصات ومعايير عمل اللجنة

في قرار تشكيل اللجنة

نتيجة الأحداث التي وقعت في محافظة السويداء، أصدر السيد وزير العدل بتاريخ 6 صفر1447 الموافق 31 تموز 2025 م، قرارا تضمن تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في أحداث السويداء مؤلفة من السادة التالية أسماؤهم

1- القاضي حاتم نعسان.
2- القاضي حسان محمد الحموي.
3- القاضي ميسون حمود الطويل.
4- القاضي جمال الأشقر .
5- العميد محي الدين هرموش.
6- المحامي طارق الكردي .
7- المحامي عمار عزالدين.

وقرار تمديد عمل اللجنة بدأً من 2025/11/1 م .

تناط باللجنة المهام التالية

1- كشف الملابسات و الظروف التي أدت إلى الأحداث.
2- التحقيق في الادعاءات و الانتهاكات التي تعرض لها المدنيين.
3- إحالة من يثبت مشاركته في الاعتداءات و الانتهاكات للقضاء.
4- يتعين على جميع الجهات الحكومية المعنية التعاون مع اللجنة بما يلزم لإنجاز مهامها.

5- يحق للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا لأداء مهامها، وترفع تقارير دورية بنتائج أعمالها وترفع تقريرها النهائي خلال مدة أقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ صدور قرار تشكيلها.

الرابط تشكيل اللجنة الوطنية

في ولاية اللجنة واختصاصاتها:

هي لجنة تحقيق وطنية، غير قضائية، تتولى تقصي الحقائق وجمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالانتهاكات لحقوق الإنسان المرتبطة بأحداث السويداء. تهدف اللجنة إلى البحث عن الحقيقة، وتقديم تقييم محايد للوقائع المتعلقة بالنزاع، وتوثيق الانتهاكات المحتملة، وتحديد أنماطها والمسؤوليات المحتملة عنها. كما يتضمن عملها إعداد تقرير نهائي يعرض الملابسات والظروف التي أدت إلى الأحداث، ويحدد قائمة بالمشتبه بهم بارتكاب الانتهاكات لإحالتهم إلى القضاء، ويقدم توصيات وقائية لضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات مستقبلاً.

- و قد حدد قرار تشكيل اللجنة ولايتها، في التحقيق وتقصي الحقائق عن الأحداث التي وقعت في السويداء وتمنح الفقرة الأخيرة اللجنة صلاحية إحالة من يثبت تورطهم بارتكاب الجرائم والانتهاكات إلى القضاء.

- تحدد اللجنة ولايتها حسب قرار تشكيلها والمبادئ العامة لتشكيل لجان التحقيق وفق ما يلي:

الاختصاص المكاني: تنحصر ولاية اللجنة مكانيا في الأحداث التي وقعت في محافظة السويداء، ويمكن أن ينعقد الاختصاص المكاني لعمل اللجنة في أماكن أخرى في حال امتد بعض الأحداث إلى اي بقعة داخل الاراضي السورية، تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بتلك الأحداث

الاختصاص الزماني: نص القرار على انعقاد اختصاص اللجنة للنظر في الأحداث التي وقعت بتاريخ 12-07-2025. هذا لا يعني اقتصار الاختصاص الزماني على أحداث يوم واحد فحسب، بل يشمل الأحداث التي وقعت في هذا اليوم وما تلاها من أحداث مرتبطة بها، استنادًا إلى الفقرة 01 من قرار تشكيل اللجنة. كما أن ولاية اللجنة في الكشف عن الأسباب والظروف والملابسات التي أدت إلى تلك الأحداث، تستلزم التطرق للأحداث مع الإشارة إلى الأسباب الجذرية للنزاع.

الاختصاص الموضوعي: يشمل هذا الاختصاص القضايا التي تقع ضمن ولاية النظر في الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون المدنيون بجميع أشكالها، وكذلك الاعتداء على المؤسسات العامة ورجال الأمن والجيش.

الاختصاص الشخصي: يشمل مرتكبي كافة الانتهاكات من مدنيين وعسكريين.

مهام اللجنة:

تقدم اللجنة تقريرها إلى الجهة التي منحتها الولاية بموجب قرار تشكيلها، ويتضمن التقرير ما يلي:

- كشف الملابسات والظروف التي أدت إلى وقوع الأحداث.
- تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالجرائم والانتهاكات التي تعرض لها المدنيون، وتحديد هوية المشتبه بهم مرتكبي هذه الانتهاكات والجرائم، وتحديد أنماط هذه الجرائم، والكشف عن الانتهاكات والجرائم التي وقعت ضمن نطاق الاختصاص المكاني للجنة، وتحديد هوية مرتكبيها المزعومين، وإحالة قوائم بأسمائهم إلى القضاء.
- إصدار توصيات قانونية لضمان عدم تكرار مثل هذه الأحداث والانتهاكات في أماكن أخرى من سوريا

في الإطار القانوني لعمل اللجنة:

يتمثل الإطار القانوني لعمل اللجنة في القوانين الوطنية، وفقاً لنص المادة 51 من الإعلان الدستوري، بالإضافة إلى المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية، والتي تُعد جزءاً من التشريع الوطني بموجب نص المادة 18 من الإعلان الدستوري. وتشمل ولاية اللجنة النظر في هذه الجرائم والانتهاكات والإطار القانوني المنظم لها على النحو التالي:

المواد الواجبة التطبيق وفق قانون العقوبات السوري رقم 148 لعام 1949:

- 264 دس الدسائس لدى دولة أجنبية
- 267 اقتطاع جزء من الأراضي السورية
- 293 عصيان مسلح ضد السلطات القائمة
- 299 ترأس عصابة مسلحة
- 304 -305- 306 - الأعمال الإرهابية
- 307 إثارة النعرات الطائفية و المذهبية
- 312 العصابات والتجمهرات والاجتماعات المسلحة
- 326 جمعيات الأشرار
- 335تظاهرات الشغب
- 489 الاغتصاب
- 533 القتل قصدا
- 534 القتل قصدا إذا ارتكب:

1- لسبب سافل تمهيداً لجنحة أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها أو تسهيلاً لفرار المحرضين على تلك الجنحة أو فاعليها أو المتدخلين فيها أو للحيلولة بينهم وبين العقاب.
2- للحصول على المنفعة الناتجة عن الجنحة.
3- على موظف في أثناء ممارسته وظيفته أو في معرض ممارسته لها.
4- على حدث دون الخامسة عشرة من عمره.
5- على شخصين أو أكثر.
6- في حالة إقدام المجرم على أعمال التعذيب أو الشراسة نحو الأشخاص.

- 573 إضرام الحريق قصدا
- 627 السرقة في حالة العصيان أو الاضطرابات أو الحرب
- مرسوم رقم 20 لعام 2013 قانون الخطف
- قانون رقم 20 لعام 2022 الجريمة المعلوماتية
- القانون رقم 16 لعام 2022 قانون التعذيب
- المواد 8- 18 من الإعلان الدستوري

المواد الواجبة التطبيق وفق القانون الدولي

استنادا لنص المادة 12 من الإعلان الدستوري تطبق مواد كل من:

1. القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

2. اتفاقيات جنيف الأربع والمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام1949 مع الأخذ بالاعتبار مبدأ الإنسانية، ومبدأ الضرورة ومبدأ التمييز، ومبدأ النسبية

المسؤولية الجرمية :

تُحدَّد المسؤولية الجرمية بموجب القانون السوري بناءً على المواد التالية من قانون العقوبات السوري: المادة 211 (الفاعل)، والمادة 212 (الاشتراك)، والمادة 216 (المحرِّض)، والمادة 218 (المتدخلون)..

معايير الإثبات :

فيما يتعلق بتوثيق الانتهاكات، تقوم اللجنة بوصف الأحداث بناءً على المعلومات التي تحصل عليها من مقابلات مع الشهود والضحايا وذويهم. تُقدَّم الشهادة وفقًا للمعايير القانونية والموافقة المستنيرة. تُقارَن هذه المعلومات وتُطابَق مع روايات الشهود المتسقة والموثوقة، والتي غالبًا ما تكون مدعومة بأدلة ثبوتية، ليتسنى بناء قناعة معقولة بالاعتقاد بوقوع تلك الأحداث. وعندما تقتنع اللجنة تمامًا بوجود سلوك ينطوي على مسؤولية جنائية فردية، أو مشروع إجرامي مشترك، أو مسؤولية القادة، فإنها تُنسب هذا السلوك إلى المشتبه بهم المحتملين.

أما فيما يتعلق بالجرائم العادية، فيُطبَّق مبدأ نظرية الجريمة في القانون السوري، والذي يقتضي توافر العناصر الأساسية لارتكاب الجريمة (الفعل المادي أو السلوك، النتيجة، علاقة السببية).

في منهجية عمل اللجنة

أولاً: المبادئ والمعايير الحاكمة لعمل اللجنة:

عدم الإضرار: تلتزم اللجنة بالحرص التام لضمان عدم اتخاذ أي إجراء يهدد سلامة الشهود أو الضحايا أو ذويهم، أو سلامة موظفيها، أو معلوماتها، أو طبيعة عملها. كما يجب أن يساهم عمل اللجنة في تعزيز المصالحة الوطنية بين أطراف النزاع.

الاستقلالية: لا يقبل أعضاء اللجنة أثناء أدائهم لمهامهم أي تعليمات من أي سلطة أو أي شخص. ويجتمع الأعضاء بصفتهم المهنية، مستندين إلى الصلاحيات الممنوحة لهم في إطار اللجنة، ويلتزمون بالمنهجية التي أقرتها اللجنة لأداء مهامهم بكل تجرد ونزاهة.

الحياد: ترتكز مهام اللجنة على ولايتها المتمثلة في التحقيق في الانتهاكات المزعومة من جميع الأطراف بنفس القدر من الشمولية والدقة والمهنية، دون محاباة أو تفضيل لطرف على آخر.

الشفافية: على اللجنة أن تتيح علناً، قدر المستطاع ودون المساس بعملها أو أمن موظفيها أو معلومات التحقيق وأمن المتعاونين معها، المعلومات المتعلقة بولايتها ومنهجيتها وعملها. تلتزم اللجنة بالعمل بسرية، على أن يقدم المتحدث الرسمي باسمها إحاطة دورية ويعلن عن نشاطها بالقدر الذي تراه اللجنة مناسباً لمصلحة وسير التحقيق.

الموضوعية: على اللجنة أن تنظر بموضوعية في جميع الوقائع والمعلومات التي تجمعها، وتستند في استنتاجاتها إلى هذه الوقائع، مع التأكيد على أن تكون هذه الوقائع قد حصلت عليها بطريقة محايدة وغير منحازة.

السرية: يلتزم أعضاء هذه اللجان والخبراء بالسرية فيما يتعلق بالمعلومات التي يطلعون عليها أثناء أداء مهامهم. كما تحافظ اللجنة على سرية المعلومات والبيانات والأشخاص المتعاونين معها، وسرية مداولاتها، ولا تفصح عن المعلومات إلا بالقدر الذي لا يضر بمسار التحقيق.

المصداقية: تعمل اللجنة على كسب ثقة الضحايا والشهود وغيرهم لضمان تعاونهم في تقديم المعلومات. ويجب عليها ألا تقدم وعوداً لا يمكن الوفاء بها، وأن تضبط سقف توقعات الضحايا فيما يتعلق بصلاحيات اللجنة.

دور اللجنة:

تعمل اللجنة على البحث عن الحقيقة من خلال التحقيق في الجرائم والفظائع بهدف منع تكرارها والمساهمة في بناء الثقة وإدارة الخلافات بين أطراف النزاع. تولي اللجنة أهمية قصوى للحفاظ على ثقة أطراف النزاع، مما يشجع الضحايا والشهود على تقديم المعلومات إليها. كما يتمحور دورها حول اتخاذ التدابير التي قد تحول دون ارتكاب انتهاكات إضافية، والعمل على تخفيف أثر الانتهاكات السابقة بالتواصل مع جميع الأطراف والبحث عن حلول مساعدة.

يجب على اللجنة تحقيق التوازن بين أهمية وجودها والحفاظ على سلامة الشهود والضحايا، مرتكزة في تحقيقاتها على مبدأ النهج القائم على الضحية.

ثانياً: أساليب العمل:

وضعت اللجنة منهجية لأساليب عملها، مع إمكانية تعديل بعض بنودها بما يتناسب مع معطيات الواقع، شريطة الحفاظ على المبادئ الأساسية المتوافقة مع تشكيل لجان التحقيق وفقاً لمعايير الأمم المتحدة والقانون الدولي.

تعتمد اللجنة على المعلومات والبيانات ذات الصلة بالسياق العام للأحداث والوقائع موضوع التقصي والتحقيق، ويشمل ذلك ما يلي:

1- إجراء مقابلات مع الضحايا وذويهم والشهود، والاطلاع على التقارير الإخبارية ومواد الفيديو والصور، وما يُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي والمصادر الرسمية، مع التأكيد على اتخاذ الإجراءات المعتمدة قانوناً للتحقق من حقيقة المواد ومصداقيتها.

2- إجراء المعاينة والكشف والخبرة لمسرح الجريمة، بالاستعانة بمختصين من الضابطة العدلية والطبابة الشرعية وغيرهم من الاختصاصات ذات الصلة، وتوثيق حالات الانتهاكات وأسماء الضحايا والمشتبه بهم المحتملين.

3- تعمل اللجنة على طلب كافة المعلومات من مؤسسات الدولة التي تدعم عملية التحقيق وكشف الحقيقة، لا سيما وزارات العدل والدفاع والداخلية، والاطلاع على كافة الضبوط التي قامت بها هذه الجهات والمتعلقة بالأدلة الجرمية وقوائم الضحايا والناجين والشهود، وشهادات الوفاة أو تصاريح الدفن، ومواقع أماكن الدفن، والأضرار التي لحقت بالمؤسسات العامة والخاصة ومنازل المدنيين ومحلاتهم، ومعرفة القوات المشاركة وهيكلتها وسجلات حركتها، والعمل على التعاون مع كافة المؤسسات والمنظمات السورية بما يخدم مسار التحقيق وأهدافه.

اتخذت اللجنة مقرًا لها في مبنى وزارة العدل، وبدأت عملها بوضع سردية للوقائع العامة التي سبقت الأحداث في محافظة السويداء. وعقدت اجتماعات فورية مع المسؤولين الحكوميين في محافظات السويداء ودرعا ودمشق وريف دمشق، وشمل ذلك محافظ السويداء، ومدير الأمن الداخلي، وقائد الشرطة، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات العامة ورجال الدين من مختلف الطوائف، وأهالي المنطقة.

بعد ذلك، انتقلت اللجنة إلى المرحلة الثانية، حيث بدأت بالاستماع إلى أقوال عدد من أولياء الدم، والمهجرين، والمتضررين. ولتحقيق أكبر قدر من التغطية، زارت اللجنة مواقع تجمعات المهجرين في مناطق مثل السيدة زينب، جرمانا، أشرفية صحنايا، دوما، جبل السماق، وغيرها. كما أجرت اللجنة كشفًا ميدانيًا لعدة قرى على طريق اللواء، شملت الصورة الكبرى، حزم، أم حارتين، خلخلة، ومقابر المسيحيين في الصورة الكبرى.

تَلَقَّت اللجنة معلومات تفيد بوجود جثامين عدد من الضحايا في مستشفيي المجتهد والمواساة بدمشق، فتابعت اللجنة الأمر وعقدت اجتماعات مع المسؤولين في المستشفيين، واستمعت كذلك إلى إفادة مدير هيئة الاستعراف.

تابعت اللجنة عددًا من الموقوفين على خلفية الأحداث، بالإضافة إلى حالات المفقودين والمختطفين، وقد تحققت نتائج إيجابية في بعض هذه الحالات.

استمعت اللجنة إلى إفادات عدد من الموقوفين في سجن دمشق المركزي. وفي إطار تعاون وزارة الدفاع معها، انتقلت اللجنة إلى فرع الشرطة العسكرية بدمشق، حيث استجوبت عدداً من الموقوفين من الجيش والأمن الداخلي الذين ارتكبوا انتهاكات بحق المدنيين في السويداء. كما استمعت اللجنة إلى أقوال مجموعة من الشهود السريين الذين فضلوا عدم الكشف عن هوياتهم لحساسية أوضاعهم، مما دفع اللجنة إلى إيجاد آلية مناسبة للحفاظ على سريّة هؤلاء الشهود.

الأعمال المنجزة وفق التسلسل الزمني

بدأت اللجنة عملها بوضع سردية متسلسلة زمنيًا حول طبيعة أحداث السويداء وخلفياتها.

في الأول من آب 2025: بدأت اللجنة عملها. وفي الثالث من آب 2025، قام أعضاء اللجنة بما يلي:

– استمعوا لأقوال العميد أحمد الدالاتي، قائد العملية العسكرية في السويداء، والعميد شاهر عمران، في المقر المعتمد للجنة. وتناولت الأقوال سير العملية العسكرية في السويداء، ودور قوى الأمن الداخلي والجيش في العملية العسكرية التي نُفذت لفض الاشتباك بين العشائر وبعض العناصر المسلحة من الطائفة الدرزية.

– في اليوم نفسه، التقى أعضاء اللجنة أيضاً بالدكتور مصطفى البكور، محافظ السويداء، في المقر المعتمد للجنة، واستمعوا إلى سردٍ عن أحداث السويداء منذ بداية التحرير وحتى تاريخ اندلاع الأحداث، ودور الضابط طارق الشوفي في تشكيل المجلس العسكري.

في 4 آب 2025، واصلت اللجنة عملها لتكوين السردية، واجتمعت بالشيخ سليمان عبد الباقي، قائد تجمع أحرار جبل العرب، في المقر المعتمد للجنة. استمع أعضاء اللجنة منه إلى إفادات حول أحداث السويداء ودور الفصائل فيها، ودوره في فض النزاع.

وفي 5 آب 2025، عقدت اللجنة عدة لقاءات:

– التقت بالشيخ ليث البلعوس، واستمع أعضاؤها منه إلى سردية لأحداث السويداء ودوره ودور المقاتلين الذين كانوا معه خلال تلك الأحداث.

– التقت اللجنة بالناشط نجيب أبو فخر في المقر المعتمد للجنة، واستمع أعضاؤها منه إلى إفادات عن أحداث السويداء.

في 6 آب 2025، بدأت اللجنة بالاستماع إلى إفادات الشهود حول الأحداث، وذلك بالانتقال إلى مراكز توزيع النازحين بعد تقسيم أعضائها إلى مجموعات. وقد توزعت الإفادات على النحو التالي: (2) إفادتان، إحداهما سرية، تم تسجيلهما في المقر المعتمد للجنة، و(3) إفادات من ركن الدين في دمشق.

وفي 7 آب 2025، انتقل بعض أعضاء اللجنة إلى مستشفيي المجتهد والمواساة في دمشق؛ إثر ورود معلومات للجنة عن وصول جثامين من مدينة السويداء إلى المستشفيين المذكورين. استمع الأعضاء إلى إفادات الأطباء والشهود في المستشفيين، وقاموا بتسجيل الإفادات وتنظيم محاضر دقيقة بعدد الجثامين وأوصافها.

في 8 آب 2025، انتقل جزء من أعضاء اللجنة إلى منطقة جبل السماق بريف إدلب، حيث استمعوا إلى شهادات أهالي قلب لوزة بشأن أحداث السويداء.

وفي 10 آب 2025، عاد أعضاء اللجنة والتقوا في مقرهم المعتمد بالشيخ ليث البلعوس، واستمعوا منه إلى روايته لأحداث السويداء. وفي اليوم نفسه، التقوا بالدكتور أنس الحوراني، رئيس مركز الاستعراف السوري، واستمعوا منه حول عدد الجثث التي وصلت إلى مشفيي المواساة والمجتهد، والآلية المتبعة للتعرف عليها. كما استمع أعضاء اللجنة في اليوم ذاته إلى العميد نزار سعيد سليمان، قائد شرطة السويداء، بشأن أحداث

السويداء ودور قوى الأمن الداخلي قبل الأحداث وأثناءها. واستمع أعضاء اللجنة أيضًا لإفادة شاهد سري (درزي) في المقر المعتمد للجنة حول أحداث السويداء.

في يومي 11 و 12 آب 2025، أجرى أعضاء اللجنة زيارات ميدانية إلى مدينة جرمانا، ومضيفة الشيخ يحيى، والملاعب، ومنطقة السيدة زينب بريف دمشق. وقد استمعوا لإفادات الشهود، وتوزعت على النحو التالي:

- إفادتان في مدينة جرمانا.
- ست وثلاثون إفادة في السيدة زينب بفندق الأوابد الملكي.

وفي يومي 16 و 17 آب 2025، واصلت اللجنة عملها التحقيقي والميداني. حيث استمع الأعضاء إلى إفادات خمسة شهود ، منهم أربعة شهود (دروز) سريين في المقر المخصص للجنة، واستمعوا إلى ثمانين إفادة في مدينة دوما بعد انتقال بعض أعضاء اللجنة إليها بناءً على معلومات تفيد بوجود عدد من النازحين من مدينة السويداء تضرروا جراء الأحداث.

وفي يوم 18 آب 2025، انتقل بعض أعضاء اللجنة إلى مشفى الراضي في جرمانا بعد ورود معلومات عن تعرض مدنيين لإطلاق نار على طريق دمشق – السويداء ونقلهم إلى المشفى إثر إصابتهم. وقد استمع الأعضاء إلى المصابين والمحامي نافذ أبو مهنا، والد المصابين، حول كيفية وقوع الحادث ومكان وقوعه. بعد ذلك، انتقلت اللجنة إلى مكان تواجد السيارة وأجرت معاينة لها، كما أجرت تحقيقاً وكشفاً حسياً عليها لبيان مكان دخول الطلق الناري وخروجه، وتم تنظيم ضبط أصولي بذلك.

رابط زيارة المصابين بمشفى الراضي

في 19 آب 2025، استمعت اللجنة لإفادة شاهد في مقرها المعتمد، ثم انتقلت إلى سجن دمشق المركزي في عدرا واستمعت إلى 14 إفادة.

رابط زيارة مشفى دمشق المركزي

وفي 20 آب 2025، قام بعض أعضاء اللجنة بزيارة عدلية ريف دمشق واستمعوا إلى خمس إفادات لمتهمين أُلقي القبض عليهم خلال أحداث السويداء.

في 25 آب 2025، زار أعضاء اللجنة ريف السويداء وأجروا كشفًا حسيًا على قرى طريق اللواء (الصورة الكبرى، حزم، أم حارتين، خلخلة، والصورة الصغرى). تم تنظيم محاضر ضبط للمنازل والمؤسسات الحكومية ودور العبادة والمقابر التي تعرضت للسرقة والنهب والحرق. كما تم تسجيل أربع إفادات شهود في قرية الصورة الكبيرة.

رابط صور من موقع الكشف

في 26 آب 2025:

– استمع أعضاء اللجنة إلى إفادة مدير أوقاف السويداء السابق، وثلاث إفادات أخرى في المقر المعتمد للجنة، كانت إحداها سرية لشاهد درزي.

– انتقل بعض أعضاء اللجنة بعد ذلك إلى فرع الشرطة العسكرية بدمشق واستمعوا لإفادات ستة أشخاص مشتبه بهم في أحداث السويداء كانوا موقوفين على خلفية تلك الأحداث.

رابط زيارة فرع الشرطة العسكرية

في 27 آب 2025، زار بعض أعضاء اللجنة مدينة جرمانا، حيث استمعوا لإفادات ناجين من الأحداث في منزل عائلتهم بعد خروجهم من مشفى الراضي.

في 28 آب 2025:

– انتقل بعض أعضاء اللجنة إلى مديرية الأمن العسكري بدمشق واستمعوا إلى مدير الأمن العسكري بخصوص عدد الموقوفين وأماكن احتجازهم وصفاتهم وأسباب التوقيف والجرم المسند إليهم، كما استمعوا لإفادة أحد المشتبه بهم لدى الأمن.

– انتقل البعض الآخر إلى مدينة جرمانا واستمعوا لإفادات ثلاثة أشخاص.

في 31 آب 2025، تابعت اللجنة عملها في المقر المخصص لها بوزارة العدل، حيث استمع الأعضاء إلى إفادات توزعت كالتالي في المقر المعتمد:

- ست إفادات بتاريخ 31 آب 2025.
- إفادة واحدة بتاريخ 2 أيلول 2025.
- إفادة واحدة بتاريخ 7 أيلول 2025.

في 7 أيلول 2025، زار عدد من أعضاء اللجنة فرع الشرطة العسكرية بدمشق، حيث التقوا رئيس الفرع واستمعوا منه حول عمل الشرطة العسكرية خلال الأحداث الجارية في السويداء، وأحوال الموقوفين المفترضين، وأماكن التوقيف وأسبابه، والتهم المنسوبة إليهم. كما استمع الأعضاء لإفادة أحد المشتبه بهم، وتم تنظيم محضر ضبط ولائحة ادعاء بحقه.

وفي 9 أيلول 2025، نفذ أعضاء اللجنة زيارة ميدانية إلى مدينة أزرع بريف درعا. بعد لقائهم مدير منطقة أزرع، الدكتور محمد الزعبي، اطلعوا منه على أماكن توزيع النازحين وعددِهم وأحوالهم المعيشية. ثم استمع الأعضاء لإفادات عدد من الضحايا والناجين والشهود، بلغت:

- 17 إفادة في أزرع (المدرسة الريفية).
- 11 إفادة في مدرسة البقعة.
- إفادة واحدة في فندق الوردة البيضاء بأزرع.
- 3 إفادات في خيام عشوائية (للبدو). رابط صور زيارات

في 10 أيلول 2025، أجرى أعضاء اللجنة زيارة ميدانية إلى مدينة أزرع بريف درعا، وواصلوا عملهم من خلال التحقيقات والاستماع إلى الناجين والضحايا والشهود. وقد استمعوا إلى الإفادات التالية:

- 12 إفادة في كنيسة خبب.
- 7 إفادات في كنيسة مار إلياس أزرع.
- إفادتان في كنيسة القديسة ريتا بازلين.

وفي 15 أيلول 2025، زار أعضاء اللجنة مدينة أزرع وبلدة بصر الحرير بريف درعا، واستمعوا إلى الإفادات التالية:

- 33 إفادة في المركز الصحي بأزرع.
- إفادة سرية واحدة في عدلية أزرع.
- 7 إفادات في مركز إيواء مدرسة الشهيد أحمد الحلقي.

رابط زيارة أماكن النازحين

بتاريخ 16 أيلول 2025، التقى أعضاء اللجنة بوزير الداخلية اللواء أنس الخطاب في مقر وزارة الداخلية بدمشق. حضر الاجتماع من جانب اللجنة: القاضي حاتم نعسان، القاضي جمال الأشقر، القاضي ميسون الطويل، العميد محي الدين هرموش، القاضي حسان الحموي، المحامي عمار عز الدين، والمحامي طارق الكردي. وحضر من جانب وزارة الداخلية: السيد وزير الداخلية، معاون وزير الداخلية، والناطق الإعلامي باسم الوزارة.

في بداية اللقاء، قدم رئيس اللجنة تعريفاً بأعضاء اللجنة والمهام الموكلة إليهم، واستعرض الأعمال المنجزة والتحقيقات التي توصلت إليها اللجنة. كما طرح الأعضاء استفساراتهم حول نقاط محددة تهم عمل اللجنة، لا سيما فيما يتعلق بسير العملية الأمنية في السويداء خلال الأحداث الجارية، ودور قوى الأمن الداخلي في عملية فض الاشتباك بين المكونات المتنازعة من عشائر و(الدروز). وتم الاستفسار أيضاً عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية بحق العناصر الذين خالفوا التعليمات وارتكبوا انتهاكات. وطالب الأعضاء السيد الوزير بتسهيل عمل اللجنة عبر التعاون في استجواب العناصر الموقوفين، وتمكين اللجنة
من الوصول إلى جميع مراكز التوقيف والأماكن التي شهدت نزاعات.

أبدى السيد الوزير استعداد الوزارة الكامل للتعاون مع اللجنة لتبسيط مهامها وتقديم الدعم اللازم. وأكد الوزير أن التعليمات الصادرة للعناصر خلال أحداث السويداء كانت تلزمهم بالالتزام بقواعد السلوك الشرطي، وعدم المساس بالمدنيين والممتلكات العامة والخاصة، والعمل على ضبط الأمن في المحافظة بما يكفل سلامة المدنيين وممتلكاتهم وتأمين المنازل والمنشآت، وكانت هذه التعليمات شفهية ومكتوبة ومسجلة.

رابط لقاء وزير الداخلية

في 17 أيلول 2025، تابعت اللجنة تحقيقاتها في مقرها المخصص، حيث استمع الأعضاء إلى إفادتين، إحداهما من شاهد سري.

وفي 19 أيلول 2025، التقى أعضاء اللجنة مع لجنة التحقيق الدولية في فندق الداما روز بدمشق. حضر الاجتماع من اللجنة الوطنية: القاضي ميسون الطويل، والعميد محي الدين هرموش، والقاضي حسان الحموي، والمحامي عمار عز الدين، والمحامي طارق الكردي. ومن جانب اللجنة الدولية حضر باولو سيرجيو بينهيرو، وهاني مجلي، وبقية فريق العمل.

بدأ الاجتماع بترحيب من اللجنة الوطنية باللجنة الدولية وتعريف بأعضاء الفريق. ثم عرّف السيد باولو بفريقه وشرح تأسيس اللجنة وعملها خلال السنوات الماضية. وتحدث عن تجربة التعاون مع الحكومة السورية في ملف التحقيق بأحداث الساحل، مُقدِّرًا إياها إيجابًا. وذكر أنهم التقوا بعدد من المسؤولين في الحكومة السورية، من بينهم وزير العدل، وأن أجواء اللقاءات كانت إيجابية، وأنهم بانتظار الإذن بدخول السويداء.

بعد ذلك، قُدِّمت عدة استفسارات حول عمل اللجنة الوطنية، فأجاب أعضاء اللجنة الوطنية على الأسئلة المطروحة، مؤكدين أن عمل اللجنة يتسم بالاستقلالية والشفافية والحيادية. كما رحبوا ترحيبًا مشروطًا بالتعاون مع لجنة التحقيق الخاصة، وأعربوا عن استعدادهم الأولي لذلك. وفي الختام، اتفق الجانبان على استمرار التواصل لبحث سبل وأشكال التعاون. ويُذكر أن ترتيب الاجتماع زمانًا ومكانًا تم بناءً على طلب وتنسيق من السيدة زهرا البرازي من وزارة الخارجية.

في 21 أيلول 2025، قام أعضاء اللجنة في مقرهم المعتمد باستجواب أربعة من قادة الفرق وأربعة من قادة الألوية المشاركين في العملية العسكرية حول سير العمليات والتعليمات الصادرة للجنود.

كما رافق المحامي طارق الكردي، عضو اللجنة، بالتعاون مع وزارة الداخلية، طلاب كليات الهندسة من السويداء لتقديم مشاريع تخرجهم برفقة دورية من الأمن العام.

وشارك عدد من أعضاء اللجنة أيضاً في عمليات الإفراج عن 23 شخصاً موقوفاً في سجن عدرا، وتم التأكيد على ضرورة تعاون أهالي السويداء مع اللجنة، وأن الحكومة تقف على مسافة واحدة من جميع السوريين.

وفي 23 أيلول 2025، نفذ قسم من أعضاء اللجنة زيارة ميدانية إلى مدينتي أزرع وبصرى الشام بريف درعا، حيث استمعوا لإفادات بعض الشهود والناجين والضحايا، بلغ عددها الإجمالي:

- (4) إفادات في محكمة أزرع.
- (21) إفادة في محكمة بصرى الشام.

وفي اليوم ذاته، استمع القسم الآخر من أعضاء اللجنة إلى إفادات بلغ عددها:

- (1) إفادة في المقر المعتمد للجنة.
- (2) إفادة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من مدينة السويداء، وتم تسجيلها في المقر المعتمد للجنة.

بتاريخ 24 أيلول 2025: استمع أعضاء اللجنة بهدف الإحاطة بالأحداث، حيث تواصلوا مع أهالي السويداء المتواجدين في المدينة للحصول على إفادة صوتية مباشرة من شاهد متضرر من أحداث السويداء، وذلك وفقاً للبرنامج المعتمد.

بتاريخ 25 أيلول 2025:

- استمع أعضاء اللجنة لإفادة شاهد في المقر المعتمد للجنة.
- التقى أعضاء اللجنة مع السيد وزير التربية والتعليم، الدكتور عبد الرحمن تركو، وتمت مناقشة النقاط التالية:

1. معاناة طلاب الشهادة الثانوية والجامعة من أبناء محافظة السويداء والمقيمين فيها بسبب تأجيل امتحاناتهم، بالإضافة إلى موضوع الكتب المدرسية.
2. موضوع رواتب أساتذة المدارس والمعاهد التابعة لوزارة التربية والموظفين والعاملين لديها.

3. استعرض السيد الوزير المعوقات التي تحول دون إجراء الامتحانات، مشيراً إلى أنه يجري العمل على حل هذه الإشكالات وتطوير سبل التعاون بين الوزارة واللجنة، وتحديد مسؤول تواصل من الوزارة مع اللجنة.

في 28 أيلول 2025، استمع أعضاء اللجنة إلى ثلاث إفادات في مقرها المعتمد، وكانت إحدى الإفادات عبر تسجيل صوتي من داخل مدينة السويداء، وذلك وفقاً للبرنامج المعتمد.

في 29 أيلول 2025، توجه أعضاء اللجنة إلى مدن الحراك وأزرع ورخم وبصرى الشام بريف درعا، واستمعوا إلى الإفادات التالية:

- إفادة واحدة في المجلس المحلي بالحراك.
- سبع إفادات في محكمة أزرع.
- أربع عشرة إفادة في خيم عشوائية.
- ثماني عشرة إفادة في محكمة بصرى الشام.

في 30 أيلول 2025:

- استمعت اللجنة لإفادة واحدة في مقرها المعتمد.
- التقى أعضاء اللجنة بوزير التعليم العالي والبحث العلمي، الدكتور مروان الحلبي، في مقر الوزارة بدمشق.
- الحضور من جانب اللجنة: القاضي حاتم نعسان، القاضي ميسون الطويل، العميد محي الدين هرموش، القاضي حسان الحموي، المحامي طارق الكردي.
- الحضور من جانب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: السيد الوزير وأعضاء المجلس التعليمي.

تضمن اللقاء قيام رئيس اللجنة بتعريف أعضاء اللجنة، وشرح المهام الموكلة إليها والأعمال المنجزة وما تم التوصل إليه في التحقيقات. كما نقل أعضاء اللجنة شكاوى الطلاب المتعلقة بانتشار خطاب طائفي تحريضي بين الطلاب ومشاركة بعض الأساتذة في ذلك، بالإضافة إلى فصل بعض الطلاب من الطائفة الدرزية دون معاقبة الطرف الآخر. وبحثوا إمكانية عودة الطلاب من السويداء إلى الجامعات، وعودة الطلاب من خارج السويداء إلى جامعة السويداء. وأكد السيد الوزير لأعضاء اللجنة استعداد الوزارة لحل هذه الإشكالات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

رابط اللقاء مع وزير التعليم العالي

في 1 تشرين الأول 2025، واستمراراً لنهج اللجنة في سرية عملها، استمع أعضاء اللجنة لإفادة شاهد سري من مدينة السويداء عبر التسجيل الصوتي، وهو شيخ عقل من طائفة الموحدين الدروز، كما استمعوا لإفادة شاهد آخر في المقر المعتمد للجنة، وذلك وفقاً للبرنامج المعتمد.

بتاريخ 2 تشرين الأول 2025: نفذ أعضاء اللجنة زيارة ميدانية لمدينة جرمانا واستمعوا لأربع إفادات من ناجين من مدينة السويداء وشهود حول الأحداث.

بتاريخ 5 تشرين الأول 2025: استمع بعض أعضاء اللجنة في مقرها المعتمد لثماني إفادات.

بتاريخ 6 تشرين الأول 2025: انتقل قسم من أعضاء اللجنة إلى محكمة صلح المليحة واستمعوا لإفادتين، وانتقل أعضاء آخرون إلى سجن دمشق المركزي بعدرا واستمعوا لثلاث إفادات، كما استمع بعض الأعضاء في المقر المعتمد لإفادتين.

بتاريخ 9 تشرين الأول 2025: انتقلت اللجنة إلى مدينة جرمانا واستمعت لإفادتين، بالإضافة إلى إفادتين لشهود سريين في المقر المعتمد للجنة.

بتاريخ 13 تشرين الأول 2025: استمعت اللجنة لإفادتين لشهود سريين في المقر المعتمد للجنة.

في تاريخ 14 تشرين الأول 2025، جرت الأنشطة التالية:

- التقت اللجنة محافظ السويداء الدكتور مصطفى البكور، حيث نقلت إليه شكاوى العاملين الحكوميين في مدينة السويداء بشأن تأخر صرف رواتبهم، ومعاناة الأهالي العائدين إلى قرية المزرعة بسبب نقص الخبز والماء والكهرباء وعدم فعالية المركز الصحي. أوضح الدكتور البكور أن العقبات التي تحول دون تأمين الخدمات تعود إلى عدم التزام الموظفين في القطاعات الخدمية بالدوام الرسمي.
- زار قسم من أعضاء اللجنة قريتي المزرعة والدور في السويداء للاطلاع على أوضاع العائدين إليها والصعوبات التي يواجهونها، واستمعوا لإفادات 14 شخصاً ممن عايشوا مجريات الأحداث خلال العملية العسكرية.
- انتقل القسم الآخر من الأعضاء إلى قرية سكاكة في محافظة السويداء، حيث تفقدوا أوضاع المقيمين والنازحين والتقوا بالأهالي، واستمعوا إلى 65 إفادة من الأشخاص المهجرين من السويداء.
- شارك قسم من أعضاء اللجنة، بحضور محافظ السويداء الدكتور مصطفى البكور ومدير أمن السويداء العميد حسام الطحان ومدير مديرية أمن مدينة السويداء سليمان عبد الباقي والشيخ ليث البلعوس، في عملية إطلاق سراح الموقوفين الذين لم يثبت بحقهم جرم من سجن عدرا، وشملت العملية إطلاق سراح 35 موقوفاً، كانت دفعتهم الأولى تضم 23 موقوفاً.
- تواصل أعضاء اللجنة إلكترونياً مع الباشا عاطف هنيدي عبر وسائل التواصل الاجتماعي لبحث سبل التعاون، وقد أبدى هنيدي دعمه لعمل اللجنة.

وفي تواريخ 15 و16 و19 تشرين الأول 2025، استمعت اللجنة إلى عشر إفادات، أربع منها سُجلت بصيغة سرية، وذلك في المقر المعتمد للجنة.

في 20 تشرين الأول 2025:

- التقى رئيس اللجنة بالشيخ سليمان عبد الباقي، قائد قوى الأمن الداخلي في السويداء. دار النقاش حول آلية عمل قوى الأمن الداخلي، ودور اللجنة في إطلاق سراح الموقوفين وملاحقة المتهمين بانتهاكات أحداث السويداء، بالإضافة إلى دور اللجنة في إيصال الرواتب والمساعدات إلى السويداء. تم الاتفاق على التنسيق الدائم مع اللجنة بشأن كل ما يخص السويداء. بعد ذلك، بث الشيخ سليمان عبد الباقي مقطع فيديو موجهاً لأهالي السويداء، أوضح فيه عمل اللجنة وما أنجزته من تحقيقات وملاحقات والصلاحيات الممنوحة لها، وحث الأهالي على التعامل مع اللجنة.
- نفذ قسم من أعضاء اللجنة زيارة ميدانية إلى قرية السهوة في محافظة درعا، واطلعوا على أوضاع المقيمين فيها، والتقوا بالأهالي والنازحين من أهالي السويداء، واستمعوا إلى (64) إفادة من الأشخاص المهجرين من السويداء.
- نفذ القسم الآخر من أعضاء اللجنة زيارة ميدانية إلى جرمانا، حيث التقوا مهجرين من السويداء واستمعوا إلى شهادتين مباشرتين، بالإضافة إلى شهادتين عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول ظروف اختفاء كل من دانيال حرفوش، وأنيس الحرفوش، وأشرف الحرفوش، وعماد حمد الحرفوش، وقيام بعض الشخصيات بالتفاوض وطلب الفدية منهم، وما زال مصيرهم مجهولاً.

وفي 22 تشرين الأول 2025: انتقل بعض أعضاء اللجنة إلى عدلية ريف دمشق واستمعوا إلى إفادتين لمتهمين تم إلقاء القبض عليهم في مناطق النزاع.

في 24 تشرين الأول 2025، التقى أعضاء اللجنة بوزير الدفاع اللواء مرهف أبو قصرة في وزارة الدفاع بدمشق. حضر اللقاء عن جانب اللجنة: القاضي حاتم نعسان، القاضي ميسون الطويل، العميد محي الدين هرموش، القاضي حسان الحموي، المحامي عمار عز الدين، والمحامي طارق الكردي. وحضر عن جانب وزارة الدفاع: وزير الدفاع ومدير الأمن العسكري بدمشق.

في بداية اللقاء، عرّف رئيس اللجنة بأعضائها والمهام الموكلة إليها والجهود التي بذلتها وما توصلت إليه من تحقيقات. كما طرح أعضاء اللجنة استفسارات حول نقاط تهم عملها، خاصة سير العملية العسكرية في السويداء خلال الأحداث الجارية، ودور الجيش العربي السوري وعناصره في عملية فض الاشتباك بين المكونات المتنازعة من العشائر و(الدروز). واستُفسر أيضاً عن خطوات وزارة الدفاع بشأن العناصر الذين خالفوا التعليمات وارتكبوا انتهاكات، وطُلب من السيد الوزير التعاون لتسهيل استجواب الموقوفين وتمكين اللجنة من الوصول إلى جميع مراكز التوقيف والأماكن التي وقعت فيها نزاعات.

أبدى السيد الوزير استعداد الوزارة الكامل للتعاون مع اللجنة وتسهيل مهامها وتقديم الدعم اللازم. وأكد الوزير أن التعليمات الصادرة للعناصر خلال أحداث السويداء كانت تقضي بالالتزام بقواعد السلوك العسكري وفقاً للقوانين السورية والقانون الدولي، وعدم المساس بالمدنيين والممتلكات العامة والخاصة. وكانت هذه التعليمات مكتوبة ومسجلة.

وفي يومي 26 و27 تشرين الأول 2025، استمع أعضاء اللجنة لخمس إفادات في المقر المعتمد للجنة، منها إفادتان لعنصرين أمنيين في محضر واحد.

وفي 28 تشرين الأول 2025، انتقل أعضاء اللجنة إلى بلدة بصر الحرير، حيث استمعت اللجنة لإفادة واحدة في مستوصف بصر الحرير، ولـ 27 إفادة في قرية السهوة بدرعا.

وفي 29 تشرين الأول 2025، استمعت اللجنة لعدد من الإفادات على النحو التالي:

- 3 إفادات لشهود في المقر المعتمد للجنة.
- إفادة شاهد سري في المقر المعتمد للجنة.
- إفادتان سريتان لمقاتلين أجانب من مرتبات الجيش السوري في فرع الشرطة العسكرية بدمشق.

بتاريخ 2 تشرين الثاني 2025:

– استمع أعضاء اللجنة لتسع إفادات قدمها أقارب ضحايا في المقر المعتمد للجنة، بالإضافة إلى إفادة شاهد (من الطائفة الدرزية) عبر اتصال هاتفي من مدينة السويداء.

– التقى أعضاء اللجنة بالسيد وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني.

• مكان الاجتماع: قصر تشرين بدمشق.

• الحضور من جانب اللجنة: القاضي حاتم نعسان، العميد محي الدين هرموش، القاضي حسان الحموي، المحامي عمار عز الدين، المحامي طارق الكردي.

• الحضور من جانب وزارة الخارجية والمغتربين: السيد وزير الخارجية والمغتربين، الدكتورة بهية مارديني.

• تضمن اللقاء تعريف رئيس اللجنة بأعضائها والمهام الموكلة إليها والأعمال التي أنجزتها والتحقيقات التي توصلت إليها. كما تم شرح آلية عمل اللجنة منذ بدايتها في 1 آب 2025 وحتى تاريخ 1 تشرين الثاني 2025، واللقاءات التي عقدتها والإنجازات التي حققتها خلال تلك الفترة، واستماعها لإفادات مسؤولين حكوميين ومتضررين ومرتكبي انتهاكات، وتم توقيف بعض الأشخاص الذين ثبت تورطهم في أعمال مخالفة للقانون. وتطرق

اللقاء أيضاً إلى موضوع اللجنة الدولية ولقاء اللجنة الوطنية مع اللجنة الدولية مرة واحدة في دمشق، وعدم تعاون اللجنة الدولية مع اللجنة الوطنية بخصوص أحداث السويداء. وأبدى السيد وزير الخارجية استعداده للتنسيق الكامل مع اللجنة الدولية لتسهيل عمل اللجنة الوطنية. وتم تسمية الدكتورة بهية مارديني مسؤولة التواصل بين لجنة أحداث السويداء ووزارة الخارجية واللجنة الدولية.

بتاريخ 3 تشرين الثاني 2025: استمع أعضاء اللجنة لثلاث إفادات، منها إفادتان لأقارب ضحايا في المقر المعتمد للجنة، وإفادة شاهد (من الطائفة الدرزية) عبر اتصال هاتفي من داخل مدينة السويداء.

في 4 تشرين الثاني 2025، استمعت اللجنة إلى إفادتين: إفادة شاهد أمني في المقر المعتمد للجنة، وإفادة أقارب الضحايا في المقر المعتمد للجنة.

في 6 تشرين الثاني 2025، نفذ أعضاء اللجنة زيارة ميدانية إلى كنيسة إبراهيم الخليل في جرمانا واستمعوا إلى 21 إفادة من شهود مسيحيين.

في 9 تشرين الثاني 2025، استمع أحد أعضاء اللجنة لإفادة شاهد في عدلية ريف دمشق، وهو شخص أُلقي القبض عليه خلال أحداث السويداء.

في 10 تشرين الثاني 2025:

- التقى رئيس اللجنة القاضي حاتم نعسان والقاضي ميسون الطويل بالشيخ الدكتور هيثم مكية أبو عهد والشيخ عبد الوهاب دبوس أبو فهد في منزل الشيخ هيثم في جرمانا. استمع أعضاء اللجنة من الشيخ هيثم إلى سرد لما جرى في جرمانا ودور مشايخ العقل في حفظ أمن الحي واستقراره والتعاون مع وزارة الداخلية، وذلك بعد أن استمعوا لشرح مفصل من رئيس اللجنة حول عمل اللجنة وما أنجزته حتى تاريخ اللقاء.
- التقى بعض أعضاء اللجنة محافظ السويداء الدكتور مصطفى البكور وعقدوا اجتماعاً تنسيقياً. خلال الاجتماع، ناقشوا أولويات المرحلة القادمة وآليات تنفيذ المهام الموكلة إليهم، وركز النقاش على تعزيز سبل التعاون وتوفير الدعم اللوجستي والإداري الكامل من المحافظة. يأتي هذا الاجتماع متابعةً لتنفيذ توجيهات الحكومة وضمان انسيابية عمل اللجنة بكفاءة وشفافية.
- نفذ القسم الآخر من أعضاء اللجنة زيارة ميدانية إلى قريتي ولغا وريمة حازم في محافظة السويداء، حيث أجروا الكشف والتحقيق المحلي واستمعوا لشهادات عدد من الشهود وذوي الضحايا. انتقل الفريق إلى قرية ولغا بريف دمشق وأجروا كشفاً حسياً واستمعوا إلى إفادتين، ثم انتقلوا إلى قرية ريمة حازم بريف السويداء وأجروا كشفاً حسياً واستمعوا إلى أربع إفادات. واجه أعضاء اللجنة ممانعة من قبل أفراد الجيش السوري بالدخول وإتمام المهمة نتيجة سوء تنسيق من قبل محافظ السويداء.

في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، استمع أعضاء اللجنة إلى إفادتي شاهدين سريين في المقر المعتمد للجنة.

وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2025:

– عقد رئيس اللجنة، القاضي حاتم نعسان، والمتحدث الرسمي باسمها، المحامي عمار عز الدين، مؤتمراً صحفياً في وزارة الإعلام. أوضح رئيس اللجنة سبب تمديد عمل اللجنة، مشيراً إلى وجود تحديات حالت دون إنجاز المهام ضمن الإطار الزمني المحدد سابقاً، أبرزها عدم التمكن من استكمال الأعمال الميدانية في محافظة السويداء بشكل كامل، واتساع نطاق الانتهاكات وتعدد مرتكبيها. كما قدم رئيس اللجنة سرداً كاملاً للأعمال المنجزة خلال الفترة الماضية، وأجاب هو والناطق الرسمي باسم اللجنة، المحامي عمار عز الدين، على أسئلة وسائل الإعلام بكل شفافية ووضوح.

– وفي تصريح لوكالة سانا، أوضح المتحدث باسم اللجنة، المحامي عمار عز الدين، أن المباحثات أكدت على استقلالية اللجنة ودورها في كشف الحقيقة وتحديد المسؤوليات ومحاسبة المتورطين، مبيناً أن عمل اللجنة يشكل ركيزة أساسية في تعزيز المصالحة الوطنية وترسيخ أسس السلم الأهلي.

رابط اللقاء الصحفي

في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، استمع أعضاء اللجنة إلى خمس إفادات في مدينة جرمانا، من ضمنها إفادة سرية واحدة.

في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، استمع أعضاء اللجنة إلى إفادات من ضباط وأفراد من وزارة الدفاع، بلغ عددها سبع إفادات. كما استمعوا إلى ثلاث إفادات أخرى، من بينها إفادة للطبيب الشرعي الدكتور عامر السراقبي، وذلك في المقر المعتمد للجنة.

في 19 أيلول 2025، التقى أعضاء اللجنة مع وزير الداخلية اللواء أنس خطاب. تضمن اللقاء بحث أعمال اللجنة خلال الفترة الماضية وضرورة تمديد عملها لمتابعة التحقيقات. استمع أعضاء اللجنة من السيد الوزير عن سير العملية العسكرية والأمنية خلال أحداث السويداء، ودور قوى الأمن الداخلي في فض الاشتباك الذي كان دائرًا بين العشائر والطائفة الدرزية في أحياء المقوس والدور والمشورب والحرون، وما تعرضت له قوى الأمن الداخلي من اعتداء من الطيران الحربي والمسير الإسرائيلي، وكذلك اعتداءات من الفصائل الدرزية أثناء تأدية مهامها. أبدى السيد الوزير تعاون وزارة الداخلية مع اللجنة لاستكمال تحقيقاتها وإطلاق سراح من لم يثبت تورطه بارتكاب انتهاكات. كما ناقش الطرفان تأمين طريق دمشق–السويداء لتسهيل مرور المدنيين والمساعدات من وإلى مدينة السويداء، وناقشا أيضًا ضرورة إنشاء مراكز شرطية في المناطق التي أُعيد تأهيلها بريف السويداء.

في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، استجوب أعضاء اللجنة تسعة متهمين مقاتلين من ملاك وزارة الدفاع بمقر الشرطة العسكرية.

في 24 تشرين الثاني 2025، قام أعضاء اللجنة بزيارة ميدانية إلى قرية ريمة حازم والمزرعة بريف السويداء، وقرية أزرع بريف درعا. أجروا كشفًا حسيًا على المقبرة الرئيسية والشرقية في أزرع، واستمعوا إلى ثلاث إفادات في ريمة حازم، وست إفادات في المزرعة، وثلاث إفادات في أزرع من طبيبين شرعيين وشاهد سري في مديرية منطقة أزرع. وقد مُنعت اللجنة من إتمام مهمتها بسبب سوء تنسيق من الأجهزة الأمنية.

في 25 و 26 تشرين الثاني 2025، استمع أعضاء اللجنة إلى إفادتي شاهدين، أحدهما سري، في المقر المعتمد للجنة.

في 27 تشرين الثاني 2025، انتقل بعض أعضاء اللجنة إلى مدينة جرمانا واستمعوا إلى إفادتين.

في 30 تشرين الثاني 2025، استمع أعضاء اللجنة إلى إفادة رئيس الجمعية الفلاحية بنجران عبر برنامج "أون لاين" المعتمد.

في الأول من كانون الثاني/يناير 2025، استمع أعضاء اللجنة لإفادة شاهد سري (درزي) عبر برنامج "أون لاين" المعتمد من مدينة السويداء. التقى أعضاء اللجنة مع أعضاء السفارة الفرنسية. وبشكل تفصيلي، بحث رئيس لجنة التحقيق الوطنية بأحداث السويداء، القاضي حاتم نعسان، مع القائم بأعمال السفارة الفرنسية جان

باتيست فافر، وبحضور المستشارة السياسية للشؤون السورية في السفارة الفرنسية بدمشق أمل بنحاغوغ، مجالات عمل اللجنة والمهام الموكلة إليها في متابعة وتوثيق الأحداث التي شهدتها المحافظة. وخلال اللقاء الذي عُقد في وزارة العدل، قدّم القاضي نعسان عرضاً حول الإجراءات المتّبعة، وآليات جمع المعلومات، والتدابير المعتمدة لضمان سير التحقيق وفق الأطر القانونية. كما شرح الأسباب التي أدّت إلى اندلاع تلك الأحداث، مستعرضاً العوامل الاجتماعية والأمنية والإدارية المرتبطة بالملف. وتطرق اللقاء أيضاً إلى أبرز الصعوبات التي تواجه عمل اللجنة، وفي مقدمتها عدم تمكن أعضائها من الدخول إلى مدينة السويداء لاستكمال عمليات التحقيق الميداني وجمع البيانات والشهادات اللازمة، على الرغم من محاولات اللجنة التواصل مع عدة جهات وشخصيات عامة ودينية داخل المدينة للحصول على إذن للدخول، إلا أن طلباتها قوبلت بالرفض. وأكد القاضي نعسان للجانب الفرنسي أن العناصر المسلحة الموجودة في المدينة هي التي حالت دون دخول اللجنة. وأضاف أنه تم الاستماع لكم هائل من الشهادات من داخل السويداء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع اتباع منهجية قانونية سرية تحفظ سلامة وأمن الشهود، مؤكداً استعداد اللجنة لاستماع شهادات إضافية من داخل السويداء وخارجها لاستكمال تحقيقاتها.

من جانبه، أكد القائم بالأعمال الفرنسي أهمية الجهود المبذولة لكشف الحقائق وضمان حقوق المتضررين، مشيراً إلى حرص بلاده على متابعة التطورات ذات الصلة وتعزيز التعاون في مجالات الاهتمام المشترك. وقد عبّر الوفد الفرنسي عن دعمه وتأييده لجهود اللجنة، مؤكداً أهمية استمرار عملها بما ينسجم مع المعايير المهنية والدولية المعتمدة، ومشدداً على اهتمام الجانب الفرنسي بمتابعة تطورات التحقيق والاطلاع على مستجداته. كما ثمّن الوفد الجهود التي تبذلها اللجنة رغم الظروف والمعوقات التي تواجهها، ومؤكداً استعداد الجانب الفرنسي لتقديم أي دعم استشاري أو تقني يسهم في تعزيز عمل اللجنة وفق الأصول القانونية. واختُتم اللقاء بالتأكيد على أهمية استمرار التنسيق وتبادل المعلومات المؤسسية، بما يدعم مسار العدالة ويرسخ مبادئ الشفافية.

وبتاريخ 3/كانون الأول/2025:

- استمع اعضاء اللجنة لإفادة شاهد في المقر المعتمد للجنة
- التقى أعضاء اللجنة مع لجنة التحقيق الدولية:
  - مكان الاجتماع: فندق الداما روز – دمشق.
  - الحضور من جهة اللجنة: القاضي حاتم نعسان، القاضي ميسون الطويل، العميد محي الدين هرموش، القاضي حسان الحموي، المحامي عمار عز الدين، المحامي طارق الكردي.
  - الحضور من جانب اللجنة الدولية: ولين ويلشمان، فيونوالاني أولين، ومنية عمار، وباقي فريق العمل.
  - اتسم اللقاء بأجواء من الشفافية والتعاون والجدية حيث عرض رئيس اللجنة الوطنية آلية عملها عرضاً شاملاً تضمّن منهجية العمل والإجراءات المتّبعة في التحقيق وجمع المعلومات والمهام الموكلة إليها والغايات التي تسعى لتحقيقها والكم الكبير من الافادات والقرائن في إطار كشف ملابسات الأحداث كما تم استعراض الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى اندلاع الأحداث بما يشمل العوامل الاجتماعية والأمنية والإدارية كما أوضحت اللجنة الوطنية أبرز التحديات التي تعيق عملها وفي مقدمتها عدم تمكنها من الدخول إلى مدينة السويداء لإتمام عمليات التحقيق الميداني وجمع البيانات والشهادات المباشرة رغم الجهود الحثيثة والتواصل مع عدة جهات وشخصيات عامة ودينية داخل المدينة إلا أن تلك الطلبات قوبلت بالرفض نتيجة انتشار عناصر مسلحة داخل المدينة حالت دون دخول اللجنة

• وبينت اللجنة أنها ورغم تلك المعوقات قامت بالاستماع إلى عدد كبير من الشهادات الواردة من داخل السويداء عبر وسائل التواصل مستخدمةً منهجية قانونية سرّية تراعي حماية الشهود وسلامتهم ومؤكدةً استعدادها لاستقبال شهادات إضافية من داخل المحافظة وخارجها لاستكمال مسار التحقيق

• وبدورها عرضت اللجنة الدولية لآلية عملها واستنتاجاتها، حيث دخلت مدينة السويداء لاثنتي عشرة مرّة خلال فترة التحقيق وتم الاستماع إلى 300 إفادة من داخل السويداء ومن خارجها بما في ذلك شهادات من داخل المشفى الوطني في السويداء.

• كما أشارت إلى تحسن ملحوظ في الأوضاع المعيشية داخل المدينة بعد وصول المواد الغذائية والرواتب والمحروقات المقدمة من الدولة السورية ، ووضحت أن عملها مرجّح للانتهاء في كانون الثاني 2026.

• كما عبّرت اللجنة الدولية عن رغبتها بأن يتزامن انتهاء عملها مع انتهاء عمل اللجنة الوطنية لأجل ضمان تنسيق مشترك في المراحل الختامية للتحقيق وأبدت استعدادها الكامل للتعاون وتبادل المعلومات ووجهات النظر مع اللجنة الوطنية، بما يسهم في رفع المعاناة عن أهالي محافظة السويداء وتحقيق نتائج دقيقة وموضوعية

• واختُتم الاجتماع بتأكيد الطرفين على أهمية استمرار التعاون والتنسيق بين اللجنتين خلال المرحلة المقبلة بما يعزّز الجهود المبذولة لكشف الحقائق المتعلقة بالأحداث وتخفيف آثارها على المواطنين. كما شدد الجانبان على ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتمكين اللجان المختصة من أداء مهامها دون عوائق وصولاً إلى نتائج نهائية تخدم الصالح العام وتحفظ الأمن والاستقرار في محافظة السويداء.

وبتاريخ 4/كانون الأول /2025: استمع اعضاء اللجنة افادة شاهد سري في المقر المعتمد للجنة

وفي التواريخ 4 و9 و10 و11 من كانون الأول/ديسمبر 2025، استكمالاً للتحقيقات، استمع أعضاء اللجنة لإفادات ذوي الضحايا والشهود والناجين وفق الآتي:

- إفادة شاهد سري بتاريخ 2025/12/4 في المقر المعتمد للجنة
- إفادتين شاهدين بتاريخ 2025/12/9في مدينة جرمانا
- إفادة متهم درزي بتاريخ 2025/12/10 في المقر المعتمد للجنة
- إفادة شاهد بتاريخ 11 /12/ 2025 في المقر المعتمد للجنة
- إفادة متهم من وزارة الدفاع بتاريخ 12/14/ 2025 في المقر المعتمد للجنة،
- إفادة شاهد بتاريخ 2025/12/14 عبر برنامج (الأون لاين) المعتمد من ضمن مدينة السويداء

بتاريخ 15 كانون الأول 2025: نفذ أعضاء اللجنة زيارة ميدانية إلى مدينة أزرع، حيث استمعوا لإفادة شاهدين في مدرسة الشهيد أحمد الحلقي.

بتاريخ 16 كانون الأول 2025: انتقل أحد أعضاء اللجنة إلى فرع الشرطة العسكرية بدمشق واستمع لإفادة موقوف أمني متهم في الفرع.

بتاريخ 17 كانون الأول 2025: انتقلت اللجنة إلى مدينة جرمانا واستمعت لإفادة شخصين متضررين من أحداث السويداء.

بتاريخ 18 كانون الأول 2025: استمعت اللجنة لثلاث إفادات شهود في المقر المعتمد للجنة.

بتاريخ 21 كانون الأول 2025:

– انتقلت اللجنة إلى سجن دمشق المركزي (عدرا) واستمعت لإفادة خمسة موقوفين دروز، وتم تنظيم ضبوط بذلك.

– تم أخذ إفادة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي في مقر اللجنة المعتمد لضحية من مدينة السويداء، وذلك بحضور وكيله.

وبتاريخ 22/ كانون الأول/ 2025

– استمعت اللجنة بمقر عملها للعقيد أيهم قاسم المجاريش معاون قائد قوى الأمن العام بالسويداء وذلك حول الاحداث وكونه كان نائب للعميد أحمد الدالاتي قائد العملية العسكرية

في 23 كانون الأول 2025، تابعت اللجنة عملها بالاستماع لإفادات، حيث استمعت لشاهدين في مقرها المعتمد. ثم انتقلت إلى عدلية دمشق لسماع أقوال متهم أُلقي القبض عليه بخصوص أحداث السويداء، وهو من إحدى العشائر، وتم توقيفه وتنظيم ضبط أصولي بذلك.

في 24 كانون الأول 2025، انتقلت اللجنة إلى مدينة جرمانا واستمعت لإفادة شاهد حول أحداث السويداء.

في 28 كانون الأول 2025، استمعت اللجنة في مقر عملها لإفادات ثلاثة شهود، اثنان منهم عبر مقطع صوتي بالطريقة المعتمدة.

في 30 كانون الأول 2025، استمعت اللجنة في مقر عملها لثلاث إفادات، إحداها لشاهد سري في المقر المعتمد للجنة.

في 4 كانون الثاني 2026، استمعت اللجنة في مقرها المعتمد لأقوال متهم من الطائفة الدرزية، وتم تنظيم ضبط أصولي وإحالته للقضاء موقوفاً.

بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2026:

– تم الاستماع لأقوال أحد المتهمين من عناصر الأمن الداخلي في مقر اللجنة المعتمد، حيث تم تنظيم ضبط أصولي وإحالته للقضاء وهو قيد الحراسة.

– سُمعت ثلاث إفادات إضافية في مقر عمل اللجنة.

– عقدت لجنة التحقيق الوطنية الخاصة بأحداث السويداء اجتماعاً مع وزير الأوقاف محمد أبو الخير شكري:

- مكان الاجتماع: وزارة الأوقاف – دمشق.
- الحاضرون من اللجنة: القاضي ميسون الطويل، العميد محي الدين هرموش، القاضي حسان الحموي، المحامي طارق الكردي.
- الحاضرون من وزارة الأوقاف: وزير الأوقاف محمد أبو الخير شكري ومعاونوه المسؤولون عن خطباء المساجد.
- تمحور اللقاء حول استعراض عمل اللجنة والتحديات التي تواجهها، ودور وزارة الأوقاف في تجديد الخطاب الديني الذي يساهم في وأد الفتنة بين أطياف المجتمع السوري، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومواجهة التطرف، وترسيخ قيم المواطنة والتعايش، وتعزيز قيم التسامح والحوار وقبول الآخر ضمن إطار الثوابت الوطنية وتحقيق العدالة الانتقالية.

– عقدت اللجنة اجتماعاً مع مسؤول المنظمات الدولية بوزارة الخارجية، بحضور النائب العام للجمهورية وممثلين عن وزارتي الداخلية والخارجية ورئيس اللجنة الوطنية الخاصة بأحداث الساحل. تم خلال اللقاء بحث عمل اللجنة الدولية ومآل تحقيقاتها في سوريا، وآلية الرد على استفساراتها المرسلة لوزارة الخارجية السورية، وسبل التنسيق معها.

في 6 كانون الثاني/يناير 2026، استمعت اللجنة في مقر عملها إلى شاهد سري في المقر المعتمد للجنة. وفي 11 كانون الثاني/يناير 2026، استمعت اللجنة في مقر عملها إلى إفادتين (2) في المقر المعتمد للجنة.

أما في 2 شباط 2026، فقد التقى أعضاء اللجنة مع لجنة التحقيق الدولية في فندق الداما روز بدمشق.

الحضور من جهة اللجنة: القاضي حاتم نعسان ، القاضي جمال الأشقر، القاضي ميسون الطويل، العميد محي الدين هرموش، القاضي حسان الحموي، المحامي طارق الكردي.

الحضور من جانب اللجنة الدولية: فيونوالا ني أولين، ولين ويلشمان، منية عمار ، وباقي فريق العمل.

طرح أعضاء اللجنة الدولية عدة استفسارات بشأن مستجدات أعمال اللجنة الوطنية، فقام رئيس اللجنة الوطنية بتقديم عرض مفصل عن هذه الأعمال والإجابة على التساؤلات المطروحة، مؤكداً أن عمل اللجنة يتسم بالاستقلالية والشفافية والحياد. واتفق الجانبان على استمرار التواصل لمناقشة سبل وأساليب التعاون.

في وقت سابق، اجتمعت اللجنة مع لجنة القضايا الإنسانية في إطار اللقاء المجتمعي السوري، وذلك برعاية مجلس الكنائس العالمي ورعاية مباشرة من غبطة البطريرك اليازجي العاشر، في قاعة الاجتماعات بوزارة العدل. حضر الاجتماع من جهة لجنة القضايا الإنسانية: الأب مراد سيف، والمحامي بشار رحمي، والشيخ هيثم بلان، والمحامي جادو الناقولا. أما من جانب اللجنة، فقد حضر القاضي حاتم نعسان، والقاضي ميسون الطويل، والعميد محي الدين هرموش، والمحامي طارق الكردي. تحدث الأب مراد باسم لجنتهم موضحًا أهدافها، وقال إنها مبادرة تنسيقية غير رسمية تضم عددًا من الشخصيات المدنية والدينية، تهدف إلى متابعة بعض الملفات الإنسانية المرتبطة بالأحداث في محافظة السويداء، والسعي للمساهمة في تخفيف المعاناة الإنسانية والتواصل مع الجهات المختلفة ذات الصلة. وتمثلت مهمة المجموعة في متابعة القضايا الإنسانية المتعلقة بأحداث السويداء، ومحاولة تسهيل التواصل بين الأطراف المعنية عند الحاجة، للمساهمة في تخفيف التوترات أو معالجة بعض الحالات الإنسانية. وأكدوا أنهم جاهزون دائمًا للقيام بأي دور وطني وإنساني يخدم مصلحة سوريا. وقد عملت اللجنة على إجراء تواصل مع بعض الجهات المحلية والفاعلين المجتمعيين لمتابعة عدد من الملفات الإنسانية، وتبادل المعلومات حول الاحتياجات الإنسانية والظروف الميدانية، والسعي لفتح قنوات اتصال مع الجهات المعنية بما يخدم معالجة بعض الحالات أو القضايا الإنسانية.

إحصائيات أعمال اللجنة:

الاستمارات المُنَفَّذة:

1	مجموع الاستمارات	استمارة 769
2	عدد استمارات الشهود	استمارة 213
3	عدد استمارات الضحايا	استمارة 437
4	عدد استمارات أقارب الضحايا	استمارة 48
5	عدد استمارات المتهمين المفترضين الموقوفين منهم	استمارات 66 موقوف 49
6	عدد المختطفين المحررين	نساء3 رجال + 3 أطفال + 2
7	عدد المحتجزين المخلى سبيلهم	(دروز) سجن دمشق المدني119
8	عدد استمارات الدروز	استمارة 163
9	عدد استمارات العشائر	استمارة 386
10	عدد استمارات (مسيحين)	استمارة 49
11	عدد استمارات الأطباء	استمارة 6
12	عدد استمارات متضررين محايدين	استمارة 100
13	عدد استمارات أمنيين	استمارة 53
14	شخصيات عامة	استمارة 7

إحصائيات اللجنة حول أعداد المصابين والجرحى بأحداث السويداء:

الرقم	القتلى	العدد	المصدر
1	ضحايا مشفى السويداء موثقين بالاسم	859	اللجنة
2	ضحايا مشفى السويداء مجهولي الهوية	189	اللجنة
3	ضحايا مشفى ازرع موثقين بالاسم	177	محكمة إزرع
4	ضحايا مشفى إزرع مجهولي الهوية	40	محكمة إزرع
5	ضحايا مشفى المجتهد موثقين بالاسم	45	اللجنة
6	ضحايا مشفى المواساة موثقين بالاسم	10	اللجنة
7	ضحايا العشائر والبدو موثقين بالاسم	140	اللجنة
8	ضحايا وزارتي الدفاع والداخلية	أكثر من 300	وزارة الدفاع + وزارة الداخلية
9	عدد المصابين	2188	

إحصائيات اللجنة حول أعداد المفقودين على خلفية أحداث السويداء:

الرقم	المفقودين	العدد	المصدرة
1	المفقودين من الدروز	لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى نتائج تؤكد صحة البلاغات وأعداد المفقودين	
2	المفقودين من العشائر موثقين بالاسم ربطاً لائحة بالأسماء	60	لجنة التحقيق بأحداث السويداء
3	المفقودين من وزارة الدفاع موثقين بالاسم ربطاً لائحة بالأسماء	30 ملاحظة: ممكن ان يكون من بين ضحايا مشفى السويداء قسم من المفقودين المذكورين	وزارة الدفاع
4	من منظمات المجتمع المدني	حمزة العمارين	الدفاع المدني

إحصائيات اللجنة حول أعداد الموقوفين على خلفية أحداث السويداء:

	الفئة	مكان التوقيف	العدد	الأجراء المتبع
1	عناصر الأمن والجيش	فرع الشرطة العسكرية	23	تم التحقيق معهم وضبط أفادتهم وتنظيم لائحة ادعاء
2	متهمين الدروز	سجن عدرا	6	تم التحقيق معهم وضبط أفادتهم وتنظيم لائحة ادعاء
3	المدنيين من الدرز	سجن عدرا	119	تم أطلاق سراحهم جميعاً بتاريخ 2026-2-26
4	مدنيين (البدو – عشائر)	أماكن مختلفة من دور التوقيف	6	تم التحقيق معهم وضبط أفادتهم وتنظيم لائحة ادعاء
5	مخلى سبيلهم قضائياً	أماكن مختلفة	غير معروف	غير متابع من قبل اللجنة

إحصائيات اللجنة حول أعداد النازحين على خلفية أحداث السويداء:

الرقم	مكان النزوح	العدد	المصدر
1	الريف الغربي للسويداء	1782 عائلة	وزارة الطوارئ والكوارث
2	محافظة درعا	1647 عائلة	وزارة الطوارئ والكوارث
3	القنيطرة	269 عائلة	وزارة الطوارئ والكوارث
4	ريف دمشق	2044 عائلة	وزارة الطوارئ والكوارث
5	عائلات وافدة الى ريف دمشق	3620 عائلة +17499 شخص	محافظ السويداء
6	عائلات مهجرة الى درعا	9905 من البدو	محافظ السويداء
7	السويداء وريفها الشرقي	30000 دروز + مسيحين	محافظ السويداء
8	عائلات مهجرة الى ريف دمشق	4845 عشائر + دروز + مسيحين	محافظ السويداء
9	عائلات مهجرة الى القنيطرة	150 من العشائر	محافظ السويداء

مراكز الإيواء:

	المدينة	عدد المراكز	المصدر
1	درعا	16 مركز مشغول	وزارة الداخلية + وزارة الطوارئ والكوارث
2	السيدة زينب	23 مركز مشغول	وزارة الداخلية + وزارة الطوارئ والكوارث
3	زاكية	1 مركز مشغول	وزارة الداخلية + وزارة الطوارئ والكوارث
4	جرمانا	415	وزارة الداخلية + وزارة الطوارئ والكوارث
5	قرى جبل الشيخ	145 عائلة	وزارة الداخلية + وزارة الطوارئ والكوارث

السياق السوري:

الأوضاع السياسية في سوريا قبل عام 2011

سوريا قبل الثورة:

مارس بشار الأسد سياسات القمع التي ميزت حكم والده أغلق المنتديات السياسية شنّ حملة اعتقالات واسعة وحوّل التركيز إلى "إصلاح اقتصادي" متجاهلًا الإصلاح السياسي سيطر الفساد على جميع قطاعات الدولة من القضاء والتعليم إلى المؤسسات الدينية والإعلام، كما سيطر رجال النظام على الثروات ما أدى إلى إفقار الشعب واختفاء الطبقة الوسطى

انطلاق الثورة السورية وانتصارها.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

العامل الاقتصادي لم يكن السبب الأساسي لاندلاع الثورة إذ لم تكن ثورة تعبر عن جوع أو نقص في الموارد بحد ذاتها و يمكن اعتباره أحد العوامل التي ساهمت في تشكيل حالة من السخط العام كان الفساد الحكومي المستشري وانتشار الرشوة واحتكار السلطة الحاكمة لثروات البلاد من أبرز المشكلات التي زادت من شعور الناس بالظلم هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية خلقت مناخًا محفزًا للغضب الشعبي لكنها انضمت إلى أسباب أخرى مثل القمع السياسي وغياب الحريات في دفع الشعب إلى الانتفاض والمطالبة بالتغيير

انطلاق الثورة السورية:

بدأت الاحتجاجات ضد نظام الأسد وتوسعت لتشمل أغلب المدن السورية. قُوبلت هذه الاحتجاجات بقمع وحشي من الأجهزة الأمنية والجيش السوري ضد المتظاهرين العُزّل. وبعد سقوط الشهداء، ازداد التضامن الشعبي وانتشار المظاهرات. توسعت المظاهرات إلى جميع أنحاء البلاد، وأصبحت الشعارات تعبّر عن وحدة الشعب ضد القمع، لكن النظام رد بعنف متزايد مستخدمًا الرصاص والاعتقالات والتعذيب.

المعارضة العسكرية في الثورة السورية

تألفت المعارضة العسكرية في الثورة السورية من فصائل وجماعات مسلحة تشكلت لمواجهة النظام السوري بعد لجوئه إلى العنف المفرط لقمع الاحتجاجات السلمية. تطورت هذه المعارضة وتنوعت توجهاتها وأهدافها تدريجياً. وكان أبرز مكوناتها الجيش السوري الحر، الذي تأسس عام 2011 على يد منشقين عن الجيش السوري وشكّل أول محاولة منظمة للعمل العسكري ضد النظام. كما شملت فصائل مسلحة أخرى، التي مزجت بين الطابع الإسلامي والتوجه الوطني. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت جماعات أصغر في المناطق الريفية والمدن الثائرة للدفاع عن الأحياء ومواجهة قوات النظام، إلى جانب تنظيمات ذات أهداف تختلف عن المسار الوطني، كـ داعش وتنظيم PKK. لعبت المعارضة العسكرية دوراً محورياً في مقاومة النظام، لكنها واجهت تحديات كبيرة في التنسيق والتنظيم، مما أعاق قدرتها على تحقيق أهدافها في ظل التدخلات الدولية والإقليمية المعقدة.

محطات بارزة

تأسست غرفة عمليات "الفتح المبين" عام 2019 بهدف تنسيق العمليات العسكرية في شمال سوريا. أطلقت الفصائل العسكرية المعارضة عبرها عمليات كبرى، مثل عملية "ولا تهنوا" ضد قوات النظام. وفي عام 2024، أُعلِن عن تأسيس "إدارة العمليات العسكرية" بعد معركة "ردع العدوان"، في خطوة تهدف إلى تعزيز النفوذ العسكري.

عملية "ردع العدوان" وإدارة العمليات العسكرية:

أطلقت الفصائل المسلحة في محافظة إدلب عملية "ردع العدوان" التي تُدار من قِبل إدارة العمليات العسكرية. تضم هذه العملية مجموعة من الفصائل البارزة، منها: هيئة تحرير الشام (أكبر فصيل في المنطقة وقد تشكل من اندماج خمسة فصائل)، وفصائل معارضة في إدلب، وفصائل من الشمال السوري تقع ضمن النفوذ التركي.

بدأت هيئة تحرير الشام التنسيق مع الفصائل المعارضة وقادة تجمع أحرار جبل العرب المتواجدين في مدينة السويداء وتجمعات أخرى في السويداء ودرعا، وكان هذا التواصل سرياً منذ عام 2018. شمل التنسيق بين رئيس هيئة تحرير الشام، أحمد الشرع، والعميد شاهر عمران، ووزير الداخلية أنس خطاب، وكان هناك تواصل دائم مع الفصائل العاملة في الجنوب (السويداء ودرعا) قبل بدء عملية رد العدوان.

في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ، سيطرت المعارضة على مناطق استراتيجية تشمل الفوج 46 وخان العسل، وقطعت الطريق الدولي "حلب–دمشق".

وفي 29 تشرين الثاني ، أحرزت المعارضة تقدماً أكبر ووصلت إلى حدود مدينة حلب، معلنةً دخول أول أحيائها وسيطرتها على مناطق مهمة مثل بلدة كفر حلب ومدينة سراقب. في المقابل، أكدت الحكومة السورية وصول تعزيزات لمواجهة هذا الهجوم. بحلول 30 تشرين الثاني والأول من كانون الأول ، تقدمت فصائل المعارضة في غربي وشرقي حلب، وتمكنت من السيطرة على قواعد ومواقع عسكرية استراتيجية. وفي 2 كانون الأول ، توسعت العمليات لتشمل محافظة حماة. ومع استمرار الهجوم خلال كانون الأول ، سيطرت المعارضة على مدينتي حماة وحمص، وواصلت تقدمها نحو دمشق، بالتزامن مع تصاعد المواجهات في ريف حمص. سيطرت المعارضة أيضاً على معبر نصيب الحدودي وفرضت حظر تجول في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي السابع من كانون الأول ، أعلنت المعارضة تحرير مدن رئيسية كدرعا وحمص بالكامل. وفي الثامن من كانون الأول/ديسمبر، عند الرابعة فجراً، توغلت المعارضة في دمشق وفرضت سيطرتها على مؤسسات هامة، وأعلنوا حينها إسقاط نظام الأسد.

محافظة السويداء نظرة عامة:

تقع محافظة السويداء جنوب غرب سوريا، وهي كبرى مدن منطقتي حوران وجبل العرب. تُعتبر المحافظة متحفاً مفتوحاً للمعالم والآثار التاريخية التي يعود بعضها إلى العصر الهجري، وقد لُقبت بـ "روما الصغيرة" لكثرة الآثار الرومانية والنبطية والبيزنطية واليونانية المنتشرة في قراها ومدنها الرئيسية، مثل "شهبا" و"صلخد". يشتهر سكانها بزراعة العنب والتفاح، وينتمي معظمهم إلى طائفة الدروز، مع وجود البدو وأقلية مسيحية. عُرفت المحافظة بنضالها؛ إذ كانت آخر من هزم الاستعمار الفرنسي، ومنها انطلقت الثورة السورية الكبرى بقيادة السلطان باشا الأطرش. وفي الأول من أيلول 2023، شهدت المحافظة احتشاد مئات المحتجين مطالبين بتنحي الرئيس بشار الأسد، بعد نحو أسبوعين من المظاهرات التي بدأت احتجاجاً على سوء الأحوال المعيشية، لكنها عادت لتتحول مجدداً إلى دعوات للتغيير السياسي.

الموقع:

تقع السويداء في جنوب غرب سوريا، وتبعد مدينتها الرئيسية عن العاصمة دمشق حوالي 128 كيلومترًا إلى الجنوب الشرقي. ترتفع المدينة عن مستوى سطح البحر بأكثر من ألف متر، وتقع على سلسلة من المرتفعات الصخرية.

يحد السويداء من الشمال حوض دمشق (وهو بحيرة رسوبية)، ويحدها من الجنوب الأردن، بينما يحدها من الشرق مرتفع الرطبة في العراق ومحافظة ريف دمشق، ومن الغرب سهول حوران ومحافظة درعا.

الجغرافيا:

تقع السويداء على ارتفاع 1020 مترًا فوق سطح البحر، وتبلغ مساحتها 5550 كيلومترًا مربعًا، وتمتد لمسافة 120 كيلومترًا من الشمال إلى الجنوب، و66 كيلومترًا من الشرق إلى الغرب.

تتكون المحافظة من كتلة مركزية مرتفعة، تغطي سطحها أعداد كبيرة من المخاريط البركانية التي اكتست بتربة زراعية خصبة تتراوح بين اللون الأحمر الداكن والأصفر الداكن.

السكان:

وفقًا لآخر الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سوريا عام 2014، بلغ عدد سكان محافظة السويداء 467 ألف نسمة، وقُدّر عدد النازحين إليها في العام نفسه بـ 72.5 ألف نسمة. تحتل محافظة السويداء المرتبة الثالثة عشرة بين المحافظات السورية من حيث عدد السكان، إذ بلغ تعدادهم 476,000 نسمة، مشكلين ما نسبته 2% من إجمالي سكان سوريا. أكبر تجمع سكاني في المحافظة هي مدينة السويداء بتعداد 73,641 نسمة، تليها مدينتا شهبا (13,660 نسمة) وصلخد (9,155 نسمة)، وبلدتا قنوات (8,324 نسمة) والكفر (7,458 نسمة). في عام 2004، تجاوز عدد التجمعات السكانية في المحافظة 130 تجمعًا، تشمل مدنًا وبلدات وبلديات وأحياء وقرى ومزارع. بناءً على تقديرات هيئة التخطيط والإحصاء لعام 2025، يُتوقع أن يصل مجموع السكان إلى 457,999 نسمة (225,007 ذكور و 232,992 إناث). تشمل هذه التقديرات لمنطقة شهبا 105,205 نسمة (51,556 ذكور و 53,649 إناث)، ولمنطقة صلخد 88,280 نسمة (43,178 ذكور و 45,102 إناث)، ولمركز السويداء 264,514 نسمة (130,273 ذكور و 134,514 إناث).

تبلغ مساحة المحافظة حوالي 6,550 كيلومترًا مربعًا، يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب 120 كيلومترًا وعرضها من الشرق إلى الغرب 66 كيلومترًا.

يبلغ عدد سكانها نحو 370,000 نسمة وفقًا لتعداد عام 2011. وتُعدّ المدينة المركز السكني الأهم للأقلية الدرزية، ومن أشهر شخصياتها التاريخية سلطان الأطرش، أحد قادة الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي.

التسمية:

مرّت السويداء عبر التاريخ بعدة تسميات؛ فقد أطلق عليها الأنباط اسم "سودا"، أي السويداء الصغيرة، نسبةً إلى بنائها بالحجارة البركانية السوداء (السويداء).

وعندما جعلها الرومان من أهم مدن ولاية الجزيرة في القرن الثالث، أطلقوا عليها اسم "ديونيزياس"، وهو ما يعني بلد الخبز الشهي.

وفي العصر الإسلامي، وتحديداً خلال الفترة الأموية، سُميت هي والمنطقة المحاذية لها بـ "جبل الريان"، نظراً لوفرة الأشجار وخصوبة التربة ووفرة المياه آنذاك في العصرين الأموي والعباسي.

ثم سُميت فيما بعد "السويداء"، وهي تصغير لكلمة سوداء، وكانت قديماً تُعرف بأنها بلاط ملوك بني غسان المبني من الأحجار السوداء.

التاريخ: تاريخ المنطقة القديم

تشير الآثار في المنطقة إلى أنها كانت مأهولة بالسكان منذ العصور القديمة، وقد تعاقبت عليها ممالك الكنعانيين والآموريين، ويُستدل على ذلك من القبور المكتشفة فيها.

احتل الملك الآشوري تغلث فلاسر الثالث دمشق عام 733 قبل الميلاد، وحوّل محافظة السويداء، وما يتبعها من 16 منطقة، إلى مقاطعات آشورية.

لاحقًا، دخل الأنباط المنطقة واحتلوا جبلها، وضمّوه إلى مملكتهم بعد معركة "موتانا" الحاسمة التي وقعت عام 88 قبل الميلاد أثناء حملة الإسكندر الأكبر المقدوني، حيث انتهى حلم الإسكندر بتأسيس إمبراطورية ضخمة بعد هزيمته على يد الأنباط.

وفي عام 106 ميلادي، ضم الرومان المنطقة إلى إمبراطوريتهم وأطلقوا عليها اسم "الولاية العربية"، وجعلوا البصرى عاصمة لها. وعقب معركة اليرموك عام 636 ميلادي، أصبح "الجبل" جزءًا من الدولة الأموية، ثم العباسية، وصولًا إلى الدولة الفاطمية، حيث عُثر على آثار تعود لعهد المستنصر بالله الفاطمي في قلعة صلخد.

تمركز الأيوبيون في المنطقة مع بداية الحروب الصليبية، فقاموا بتحصينها وبناء القلاع، وزادوا من متانة القلاع النبطية القائمة. وعقب معركة حطين (1187م) وفتحه لجنوب الشام، قرر صلاح الدين الأيوبي تحصين المنطقة استعدادًا لمواجهات محتملة مع الفرنجة، حيث قام بترميم وتجديد قلعة "صلخد" الواقعة جنوب السويداء، والتي كانت قد بُنيت أصلاً على يد الأنباط.

منازل في السويداء مبنية بحجر البازلت الأسود (شترستوك)

مناطق محافظة السويداء:

أ– أم الرمان (قرية)- أم الزيتون - أم العلق (قرية)- أم حارتين (السويداء) - أم رواق - إمتان - الأصلحا - البثينة (قرية) - الثعلة - الجنينة (السويداء) - الخرسا (قرية) - الدارة (السويداء) - الدور (قرية) - الدويرة (قرية) - الرحى (السويداء) - الرشيدة (السويداء) - الرضيمة - الرضيمة الشرقية - السكاكة (السويداء) - السويمرة (قرية) -الصورة الكبيرة - الطيرة (قرية) - الغارية (بلدة) - القريا - الكفر (السويداء) - المتونة - المجدل (سوريا) - المجيمر -الهيات - الهيت

ب : بريكة (سوريا) - بكا (سوريا)

ت :تعارة - تعلا

ج :جبيب - جديا - جرين

ح :حبران (السويداء) - حران (السويداء) - حزم (قرية) - حوط

خ :خربة عواد - خلخلة (السويداء)

د :داما (قرية)

ذ :ذكير -ذيبين (سوريا)

ر :ريمة اللحف - ريمة حازم

س :سليم (السويداء) - سميع (قرية)- سهوة الخضر

ش :شعف

ص :صما (قرية) - صما البردان - صميد

ط :طليلين

ع :عرى - عريقة (قرية) - عمرة (السويداء) - عنز (السويداء)

ق :قائمة قرى السويداء - قراصة (السويداء) - قرية الشبكي - قرية المشقوق - قرية سالة -قرية سهوة بلاطة - قيصما

ك: كفر اللحف - كناكر (السويداء)

ل :لاهثة - لبين (قرية)

م :مجادل (قرية) - مردك (قرية) - مصاد - مفعلة (السويداء) - مياماس

ن :نجران (قرية) - نمرة (القريا) - نمرة (شهبا)

و :ولغا

مناطق محافظة السويداء

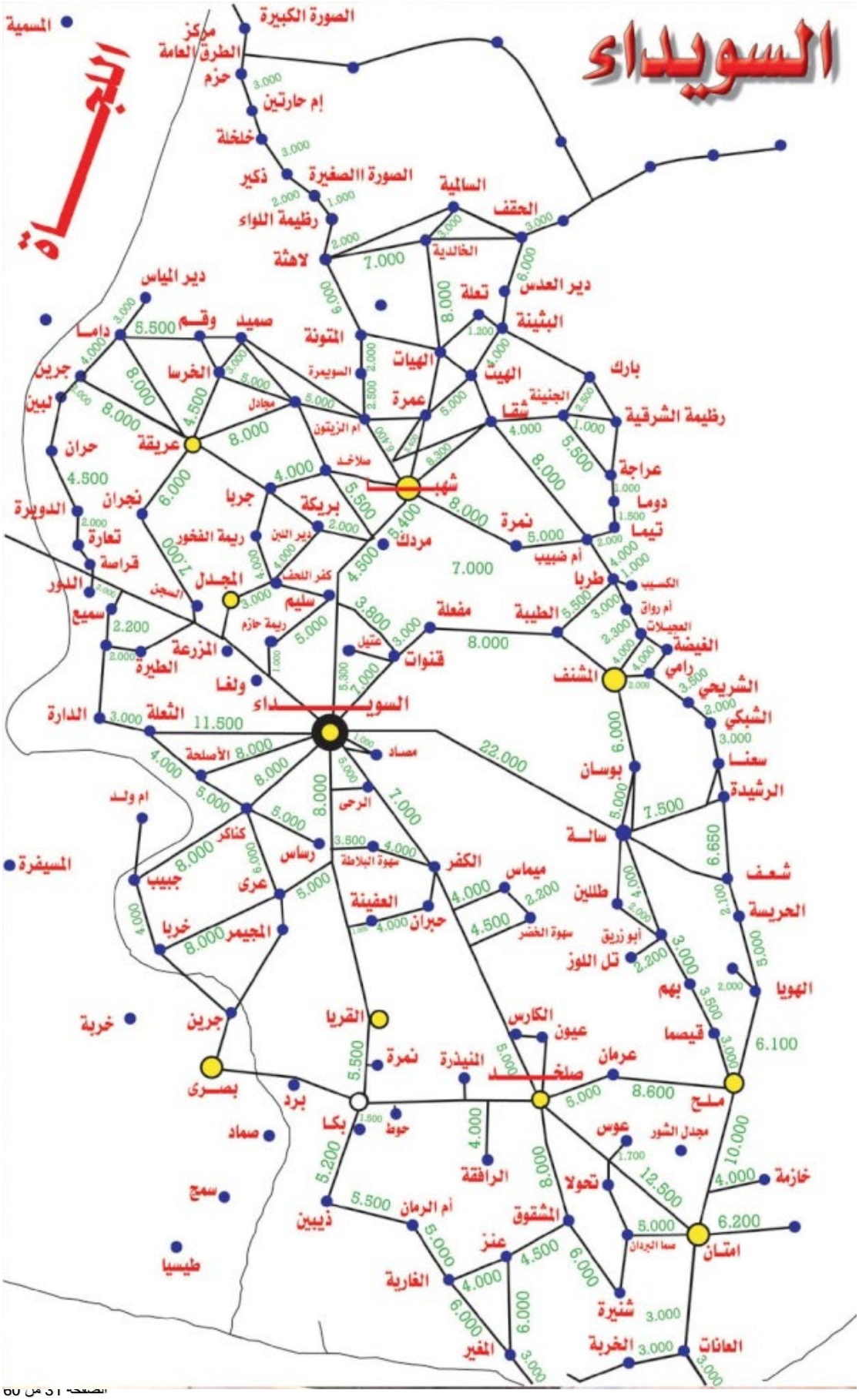
السويداء
المسمية
الصورة الكبيرة
مركز الطرق العامة
حزم
إم حارتين
خلخلة
ذكير
الصورة الصغيرة
رظيمة اللواء
السالمية
الحقف
الخالدية
لاهثة
دير العدس
تعلة
البثينة
دير المياس
دامـا
وقـم
صميد
المتونة
الهيات
الهيت
بارك
جرين
الخرسا
السويمرة
عمرة
الجنينة
رظيمة الشرقية
لبين
مجادل
أم الزيتون
شقا
حران
عريقة
عراجة
الدويرة
نجران
جربا
بريكة
شهبـــا
دوما
تعارة
ريمة الفخور
مردك
نمرة
تيما
قراصة
دير التين
أم ضبيب
المجدل
كفر اللحف
طربا
الكسيب
اللور
سليم
مفعلة
الطيبة
أم رواق
سميع
ريمة حازم
العجيلات
الغيضة
المزرعة
قنوات
رامي
المشنف
الشريحي
الطيرة
ولغا
الشبكي
الدارة
الثعلة
السويـــداء
سعنـا
الأصلحة
مصاد
بوسان
الرشيدة
ام ولـد
الوحى
سالـة
كناكر
رساس
الكفر
ميماس
شعف
المسيفرة
جبيب
عرى
العفينة
طللين
الحريسة
خربا
المجيمر
حبران
سهوة الخضر
أبو زريق
تل اللوز
الهويا
بهم
خربة
جرين
القريا
الكارس
عيون
قيصما
نمرة
النيذرة
عرمان
بصـرى
برد
صلخـــد
ملـح
بكـا
حوط
عوس
مجدل الشور
صماد
الرافقة
تحولا
خازمة
سمج
أم الرمان
المشقوق
ذيبين
عنز
امتـان
سما الجردان
طيسيا
الغارية
شنيرة
المغير
الخربة
العانات

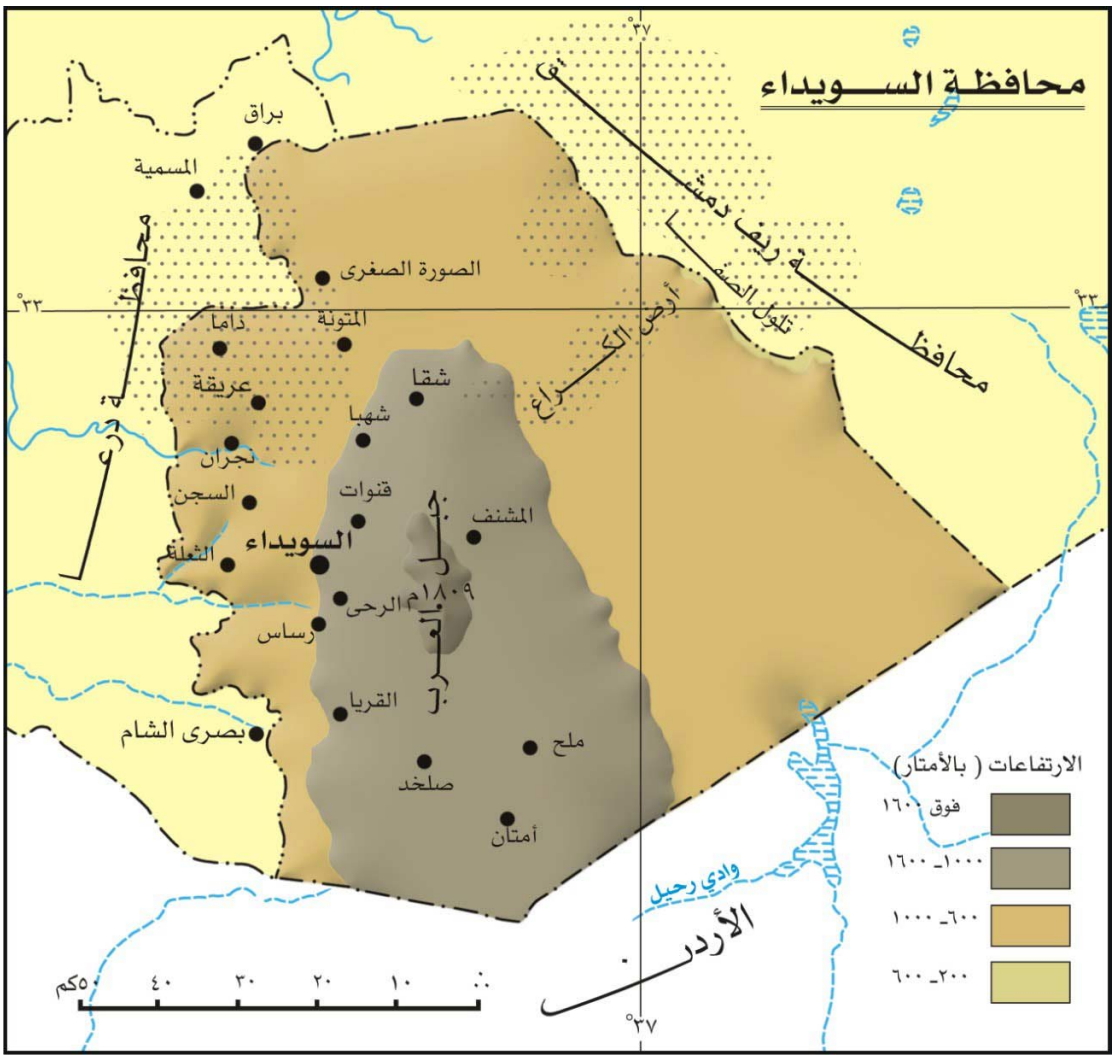
محافظة السويداء
براق
المسمية
الصورة الصغرى
المتونة
ذاما
عريقة
شقا
شهبا
نجران
السجن
قنوات
المشنف
السويداء
الثعلة
الرحى
رساس
القريا
بصرى الشام
ملح
صلخد
أمتان
جبل العرب
١٨٠٩م
أرض الكراع
نهر اليرموك
وادي رحيل
الأردن
الارتفاعات (بالأمتار)
فوق ١٦٠٠
١٦٠٠ـ١٠٠٠
١٠٠٠ـ٦٠٠
٦٠٠ـ٢٠٠
٠ ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠كم
٣٢°
٣٣°
٣٧°

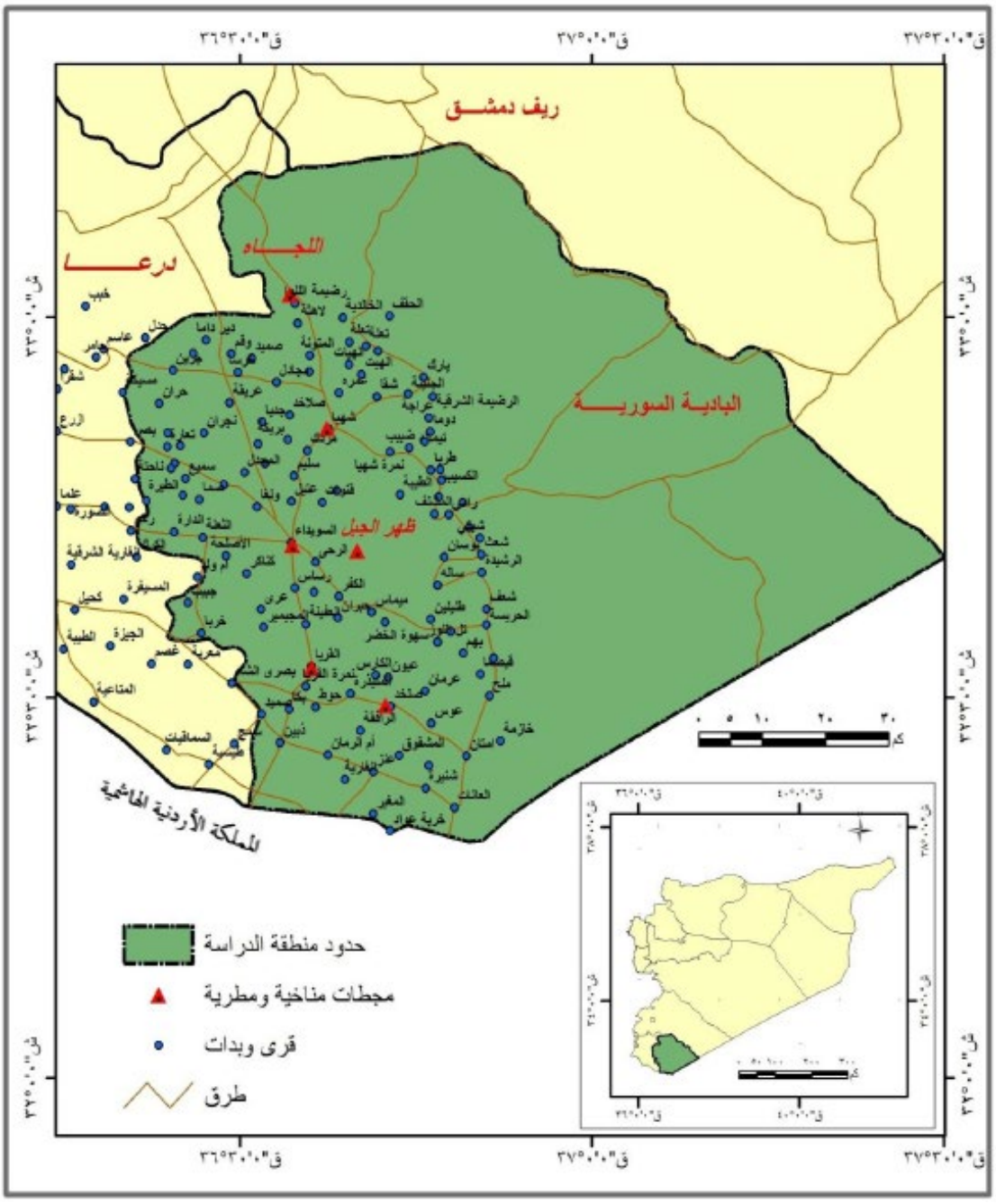
ريف دمشق
اللجاة
درعا
البادية السورية
ظهر الجبل
السويداء
المملكة الأردنية الهاشمية
حدود منطقة الدراسة
مجطات مناخية ومطرية
قرى وبدات
طرق

التعريف بالأطراف المناوئة للحكومة السورية:

للتعريف بالأطراف المناوئة للحكومة، والمشار إليها لاحقًا بـ (الميليشيات المناوئة للحكومة)، يجب أولاً تقديم قائمة توثيقية بالقيادات التي تشكل المجلس العسكري للسويداء، والذي يتزعمه حكمت الهجري، والذي أعيد تسميته لاحقًا بـ (قوات الحرس الوطني) في 24 آب 2025.

من خلال الوثائق التي تمكن فريق اللجنة من الحصول عليها بشأن الشخصيات القيادية في هذه الميليشيات، تم تحديد الأسماء التالية:

1. **العميد شكيب نصر:** كان يرأس فرع الأمن السياسي في طرطوس خلال عهد النظام السابق، وهو مطلوب بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. كلّفه حكمت الهجري بقيادة جهاز أمن السويداء بتاريخ 6 آب 2025. وكان يشغل سابقًا منصبًا قياديًا في المجلس العسكري قبل تغيير مسماه إلى الحرس الوطني.
2. **الضابط أنور رضوان:** شغل منصبًا قياديًا أمنيًا في منطقة بانياس في عهد النظام السابق. كلّفه الهجري بمنصب نائب قائد جهاز أمن السويداء بتاريخ 18 تشرين الأول 2025، وكان سابقًا يشغل منصبًا قياديًا في المجلس العسكري للسويداء.
3. **العميد جهاد نجم الغوطاني:** ضابط سابق في قوات النظام، عيّنه الهجري قياديًا في مجلس قوات الحرس الوطني بتاريخ 24 آب 2025. يشتهر بمشاركته في عمليات عسكرية ضد المدنيين في ريفي إدلب ودمشق خلال فترة خدمته مع قوات نظام الأسد إبان سنوات الثورة، حيث تولى منصب قائد المدفعية في الفرقة الرابعة وقاد عمليات قصف استهدفت الأحياء المدنية تحت حكم نظام الأسد.
4. **مهند مزهر:** تاجر مخدرات دولي، متهم بتنفيذ عمليات خطف وطلب فدية في مناطق الجامع خلال السنوات الماضية. عيّنه الهجري قياديًا في الحرس الوطني بتاريخ 24 آب 2025، وكان سابقًا أحد قياديي المجلس العسكري للسويداء.
5. **يعرب عصام زهر الدين:** ابن الضابط المنتمي للنظام السابق عصام زهر الدين المتهم بارتكاب جرائم في درعا. عيّنه الهجري قياديًا في الحرس الوطني بتاريخ 24 آب 2025، وكان سابقًا أحد قياديي المجلس العسكري للسويداء.
6. **فواز أبو سرحان:** مجرم مطلوب للإنتربول الدولي بتهم تتعلق بتهريب المخدرات إلى دول الخليج والعالم. عُيّن قياديًا في الحرس الوطني بتاريخ 24 آب 2025، وكان سابقًا أحد قياديي المجلس العسكري للسويداء.
7. **العقيد كمال خليل أبو فخر:** ضابط سابق في قوات النظام، متهم بارتكاب جرائم حرب أثناء خدمته في صفوف قوات نظام الأسد. قُتل كمال خليل أبو فخر بتاريخ 15 تموز 2025 خلال أحداث السويداء الأخيرة.
8. **هادي أبو عاصي الملقب (أبو الباسل):** ضابط سابق في نظام الأسد، متهم بارتكاب جرائم حرب أثناء خدمته في صفوف قواته. كان أحد رجال عصام زهر الدين، وقُتل هادي أبو عاصي بتاريخ 21 تموز 2025 أثناء قتاله مع المجلس العسكري للسويداء.
9. **العميد الطبيب إسماعيل جاد الله كيوان:** كان يعمل برتبة عميد في مستشفى تشرين العسكري خلال فترة النظام الأسد السابق. اتُّهم بالتورط في عمليات تعذيب وتزوير لشهادات وفاة لضحايا التعذيب على أيدي قوات نظام الأسد في المستشفى، بالإضافة إلى استلامه عشرات الجثث التي تعود لمعتقلين. وكان هذا الطبيب أحد قياديي المجلس العسكري بالسويداء.

بالإضافة إلى العديد من ضباط نظام الأسد والمطلوبين في قضايا دولية بتهم تهريب المخدرات، كان هناك تواجد سابق لقيادات من المجلس العسكري في السويداء، وهم حاليًا في قيادة (الحرس الوطني)..

السردية الأولية:

مقدمة:

تمثل أحداث السويداء بين عامي 2023 و2025 واحدة من أكثر الفترات تعقيدًا وألمًا في المشهد السوري الذي تلا سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024. وقد تجسدت في هذه الأحداث صراعات تاريخية متراكمة، وتوترات طائفية مُستَثَارة، وأجندات خارجية، مما أدى إلى مواجهات دامية هزّت استقرار المحافظة التي كانت تُعتبر هادئة نسبيًا، وعرّضت الوحدة الوطنية السورية الناشئة للخطر.

تهدف هذه السردية الشاملة إلى تحليل الجذور العميقة لهذه الأحداث، وتفصيل تطوراتها الرئيسية، واستخلاص الدروس المستفادة حول كيفية تداخل العوامل الداخلية والخارجية في استمرار الأزمة وتفاقمها.

أولاً: الجذور التاريخية والتوترات المجتمعية (ما قبل 2011)

تعود جذور التوتر في محافظة السويداء إلى صراعات تاريخية حول الموارد والهوية، تفاقمت بفعل سياسات نظام الأسد الممنهجة التي استهدفت إضعاف التماسك الاجتماعي:

الصراع على الموارد: شهدت المنطقة لعقود نزاعات متكررة بين المزارعين الدروز (أصحاب الأراضي) ومجتمعات البدو (أصحاب الثروة الحيوانية) بسبب تعدي المواشي على المزروعات. كانت أجهزة نظام الأسد تؤجج هذه النزاعات الاعتيادية كجزء من استراتيجية "فَرِّق تَسُد" الكلاسيكية لضمان سيطرته ومنع تشكّل أي تحالف مجتمعي ضده.

التهجير والتحريض الطائفي: في عام 2000، قام النظام بتهجير سكان قريتي "نجران" و"الرحى" ذات الأغلبية من البدو، مستخدماً خطاباً طائفياً لتعميق الانقسام بين الطائفة الدرزية ومكون البدو. أدت هذه السياسة إلى نشوء شرخ هوياتي عميق وطويل الأمد.

تصاعد العنف (2013–2014): شهدت أواخر عام 2013 وبدايات عام 2014 حوادث خطف متبادل بين الطرفين، انتهت باشتباكات عنيفة وترحيل قسري لمجتمعات البدو من قرى داما، دير داما، عريقة، والشياح.

جريمة قنوات (2017): كانت هذه الحادثة بمثابة ذروة التصعيد في تلك الفترة، إذ قُتل ثلاثة مواطنين من البدو وسُحلوا علناً. وقد تلا ذلك ما يلي:

- موجات تهجير جديدة طالت مناطق قنوات، وبدو ذيبين، ولبين، والصورة الكبيرة.
- مصادرة ممتلكات وأراضٍ تعود ملكيتها للبدو.
- حرق منازل وتدمير ممنهج للبنى التحتية في مناطق البدو، الأمر الذي خلّف إرثاً عميقاً من المظالم والرغبة في الانتقام.

دخول داعش إلى السويداء عام 2018 م:

يُعدّ هجوم تنظيم داعش على السويداء عام 2018 أحد الأسباب الرئيسية في تأزّم العلاقة بين النظام وبدو المحافظة. ويتحمّل النظام مسؤولية غير مباشرة عن هذا الهجوم، خاصة أنه نتج عن تراخٍ واضح في القضاء على عناصر "جيش خالد بن الوليد" الموالية للتنظيم في درعا، فضلاً عن سماحه بتسلل عناصر داعش إلى السويداء رغم سيطرته الفعلية على المنطقة.

وتُعدّ السياسة التي انتهجها نظام الاسد تجاه داعش في الجنوب السوري – والتي تتسم بالتراخي في محاربته وإبقاء جيوب له للتحرك بين المحافظات الجنوبية – ركيزة أساسية في حساباته للسيطرة على كامل الجنوب، من خلال خلق دور مساعد وغير مباشر للتنظيم في تحقيق ذلك.

قد يفتح الهجوم الأخير لداعش على السويداء الباب أمام مسارين متناقضين في علاقة النظام بالدروز:

المسار الأول: تصاعد التوتر بين الطرفين، وتصعيد من جانب النظام ضد الدروز لابتزازهم وإجبارهم على قبول مطالبه.

المسار الثاني: اضطرار الدروز إلى قبول الأمر الواقع والموافقة على تجنيد أبنائهم في صفوف قوات النظام، تفادياً لوقوع هجمات داعشية مستقبلية.

ولاحظ التحقيق قيام بعض الأشخاص بأعمال لا يمكن أن يقوم بها مقاتلون عاديون، إذ كانت أعمالاً اعتاد التنظيم ارتكابها، كقتل الأطفال وتنفيذ الإعدامات بطرق وحشية، منها إجبار الأشخاص على إلقاء أنفسهم من مكان مرتفع مما يؤكد تسلل بعض عناصر تنظيم داعش ضمن المهاجمين و خصوصا ضمن العشائر باعتبارها قوات غير منظمة وبدون قيادة صارمة مما يسهل حركة عناصر التنظيم

ثانيًا: مرحلة ما بعد التحرير وصراع النفوذ (2018 – 2024)

بعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024، دخلت السويداء مرحلة جديدة اتسمت بوجود فراغ أمني وسلطوي، وصراع حاد على النفوذ بين القوى المحلية والقوى الناشئة للدولة.

صعود الشيخ حكمت الهجري وتصدره المشهد في السويداء: برز حكمت الهجري، شيخ عقل الطائفة الدرزية ، كأبرز معارض لمشروع الدولة السورية الجديدة، حيث رفض الاعتراف بالمؤسسات الانتقالية للدولة ووصفها بـ"الإرهابية"، وحث على عدم التعاون معها. تصاعد خطابه بشكل خاص بعد حادثة التسجيل المسيء للنبي محمد ﷺ ، كما قام باحتضان عناصر من النظام السابق، وسمح لهم بالعمل تحت مظلته، وشكّل جماعات مسلحة (مثل "الحراس الوطني") لمواجهة قوات الدولة ومنعها من بسط نفوذها.

اغتيال الشيخ وحيد البلعوس ومحاولة اغتيال نجله: كان الشيخ وحيد البلعوس يمثل زعيماً روحياً مستقلاً ومعتدلاً. مثّل اغتياله في عام 2015 في ظروف غامضة (حيث قدم النظام منفذاً مزيفاً هو نايف أبو طرابة الذي قُتل لاحقاً تحت التعذيب) إشارة لإسكات أي صوت مستقل. واستمر هذا النهج بعد التحرير، حيث نجا نجله، ليث البلعوس، من محاولتي اغتيال في عامي 2023 و2025، في سياق محاولات فرض السيطرة والانفراد بالقرار في السويداء.

المناورات السياسية ورفض الحلول: اتبع الهجري سياسة المماطلة ورفض الحلول؛ فبينما أرسل وفداً للقاء الرئيس في دمشق (ضمّ محسوبين عليه واستبعد ممثلين عن المكونات الأخرى)، عمل على الأرض على تعطيل أي اتفاق. فعندما جرى الاتفاق مع وزير الدفاع والداخلية على تشكيل قوى أمنية من أبناء السويداء (بما في ذلك عناصر الشرطة السابقين)، أدى دخول سيارات الأمن إلى احتقان مقصود. ثم عُيّن أحمد الدالاتي مديراً للأمن، إلا أن تعاونه مع شخصيات معتدلة مثل سليمان عبد الباقي كان ضعيفاً، مما قوض الثقة في العملية السياسية.

رابط موافقة الشيخ الهجري على التوافق مع الحكومة السورية

أبدى دروز السويداء قلقهم إزاء التهميش السياسي والأمني المحتمل في سوريا ما بعد الحرب، خاصة في ظل سيناريوهات سقوط نظام الأسد وتولي هيئة تحرير الشام زمام الحكم. ويسود القلق بين السكان من التغيرات الديموغرافية والوضع الأمني المتوقع. وفي هذا السياق، يرفض وجهاء الطائفة وبعض الفصائل المحلية (مثل رجال الكرامة ولواء الجبل) نزع سلاحهم قبل ضمان مشاركتهم في صياغة مستقبل البلاد وتشكيل دولة ضامنة لهم.

ثالثاً: المواجهات المسلحة

الاتفاق المبدئي وخروقاته: تم التوصل إلى اتفاق هشّ يهدف إلى تنظيم وجود الجيش والأمن من أبناء السويداء، وإعادة تفعيل 2200 شرطي سابق، والحد من صلاحيات بعض الشخصيات. لكن سلسلة من الخروقات قوّضت هذا الاتفاق، ومن أبرزها:

- اعتداءات عند حاجز المسمية: حيث فرض عناصر الحاجز المنتمون للأمن العام من أبناء المنطقة إتاوات على السيارات وتعاملوا مع المدنيين بشكل غير لائق، وتم استبدالهم في بداية الشهر السابع.
- منع الفصائل الدرزية قوات الأمن العام المشكلة من أبناء الدروز، بقيادة سليمان عبد الباقي وليث البلعوس، من ممارسة عملها.
- الاعتداء المتكرر لفظياً وبالفعل على محافظ السويداء الدكتور مصطفى البكور في مكتبه.
- نصب حواجز من قبل الفصائل المسلحة الدرزية في مداخل أحياء البدو في السويداء وريفها.
- الزيارات المتكررة لإسرائيل من قبل التيار الموالي لحكمت الهجري.
- حادثة "تشليح" سيارة خضار لمواطن من آل دوارة، أعقبها خطف 10 أشخاص من البدو كعمل انتقامي.
- رد فعل البدو: قام البدو بخطف 10 أشخاص من الدروز رداً على ذلك.
- تعرض خمسة رعاة بدو لكمين بالقرب من بركة ماء بتاريخ 2025/7/12، مما أسفر عن مقتلهم وتلف 400 رأس من الأغنام. وقع الكمين نتيجة تفخيخ البركة التي اعتادوا التردد عليها لسقي أغنامهم، وذلك قبل دخول الجيش والأمن إلى المنطقة.

المرحلة الأولى من الاشتباكات بين الدروز والبدو، وتدخّل الجيش السوري وقوى الأمن العام لفضّ الاشتباك.

في يوم السبت الموافق 12 تموز 2025، تصاعد التوتر الطائفي إثر قيام مجموعة من البدو باختطاف سيارة خضراء تابعة لآل دوارة عند حاجز المسمية. وكرد فعل، قامت مجموعة من شبان آل عزام، وهم أخوال آل دوارة وينتمون إلى قرية عريقة، باختطاف أفراد من البدو. وتصاعدت وتيرة الأحداث بتبادل عمليات الخطف، حيث قام البدو بدورهم بخطف دروز من منطقة المقوس. وعلى الرغم من تدخل وجهاء من الطائفة الدرزية والبدوية للسعي في حل الخلاف، باءت تلك المساعي بالفشل بسبب رفض سلمان حكمت الهجري ووالده المصالحة. بل قام سلمان بالتواصل مع عميد جريرة، ونورس عزام، وأشرف جمول، ورامي اشتي بهدف تأزيم الوضع عبر إطلاق الرصاص في حي المقوس الذي يقطنه البدو غرب مدينة السويداء، مما أدى إلى إشعال الاقتتال بين الدروز والبدو.

في يوم الأحد الموافق 13 تموز 2025، ساد الهدوء النسبي المنطقة حتى مساء ذلك اليوم، حيث تجددت الاشتباكات بين الدروز والبدو في حي المقوس. ولم يكن معظم أهالي السويداء على علم بما يجري في الحي بسبب ضعف الاتصالات والإنترنت.

شهدت محافظة السويداء تصعيدًا خطيرًا تمثل باشتباكات عنيفة بين مجموعات مسلحة تابعة للطائفة الدرزية وأخرى من بدو السويداء. ووقعت هذه الاشتباكات في الريف الشمالي والشرقي للمحافظة، وكانت على خلفية حادثة "خطف سيارة خضراء تعود لآل دوارة".

وفي سياق متصل، شنت الجماعات المسلحة الدرزية (حركة رجال الكرامة والفصائل المحلية) هجوماً مضاداً على قرية الطيرة في الريف الغربي لمحافظة السويداء، أسفر عن استعادة السيطرة على القرية وإضرام النيران في منازلها مساءً.

اندلعت مواجهات دامية استمرت لأكثر من 48 ساعة، وأسفرت عن سقوط ما يقارب ثلاثين قتيلاً من الجانبين وإصابة أكثر من مئة آخرين، وذلك وسط حالة من الفوضى والانفلات الأمني التي نتجت عن غياب مؤسسات الدولة في المحافظة خلال تلك الفترة.

كانت المحافظة تخضع لسيطرة فصائل محلية درزية منقسمة؛ فبعضها لديه ارتباط وتنسيق مع الحكومة السورية، بينما كانت فصائل أخرى معادية للدولة (مثل المجلس العسكري الذي سُمي لاحقًا بالحرس الوطني). ومع هذه الفصائل المعارضة، تواجد عدد كبير من ضباط وعناصر نظام الأسد السابق الذين فروا إلى السويداء واحتموا بغطاء تلك الفصائل بعد سقوط النظام، وهؤلاء تجمعهم أهداف وسياسات واحدة ضد الدولة السورية.

المرحلة الثانية من الاشتباكات بين الدروز والبدو، وتدخّل الجيش السوري وقوى الأمن العام لفضّ الاشتباك.

14–15 تموز 2025

التدخل الأولي للدولة السورية:

في صباح يوم الاثنين الموافق الرابع عشر من شهر تموز 2025، واستجابة لتطور الأحداث وتلقي مناشدات متكررة من وجهاء الطائفتين، وجهت وزارة الداخلية بإرسال قوات من الأمن الداخلي لفض الاشتباكات في السويداء بين فصائل درزية مسلحة وعشائر بدوية. هدفت هذه القوات الأمنية والعسكرية إلى فرض الهدوء وإعادة تفعيل مؤسسات الدولة. وقد تعهدت الرئاسة السورية بحماية السلم الأهلي وتهدئة التوتر الناجم عن صراع محلي تخللته تدخلات خارجية، معتبرةً "الفوضى" أمراً مرفوضاً. وقد تم هذا التحرك بعد تنسيق ميداني مباشر مع وجهاء ومشايخ السويداء الذين رحبوا بعودة قوى الدولة.

تم تشكيل غرفة عمليات مشتركة لإدارة عملية فض النزاع بقيادة (العميد أحمد الدالاتي).

تمكن الجيش السوري وقوى الأمن العام من بسط السيطرة على الريف الغربي لمحافظة السويداء، وانتشرت قواته في عدد من القرى والنقاط الحساسة. إلا أن هذا التدخل أدى إلى تصعيد المواجهات واتساع نطاقها في بعض المناطق من قبل الجماعات الدرزية المسلحة، ومنها (المجلس العسكري في السويداء)، وكان محور الاقتتال يمتد على الطريق الواصل من بصر الحرير (محافظة درعا) باتجاه مدينة السويداء. يأتي هذا التطور وسط اتهامات من الطائفة الدرزية بانحياز الجيش السوري وقوى الأمن العام لطرف العشائر، خاصةً بعد توثيق اللجنة دخول عناصر من العشائر يرتدون زياً عسكرياً وأمنياً مشتركاً واختلاطهم بعناصر الجيش السوري وقوى الأمن العام، وقيامهم بارتكاب أعمال انتقامية شملت قتل مدنيين، وحلق شوارب، وإهانة الطائفة الدرزية بألفاظ طائفية، بالإضافة إلى سرقة منازل وسيارات المدنيين وحرق بعض المنازل في قرى الصورة الكبيرة وخلخلة وحزم وغيرها بالريف الشمالي للسويداء. كما وُجهت اتهامات من الطائفة الدرزية للعميد أحمد الدالاتي بسوء التنسيق مع كافة مشايخ العقل بالمحافظة، الذين فوجئوا بدخول القوات الحكومية للمحافظة دون سابق إنذار، إضافة إلى

عدم قدرة الجيش السوري وقوى الأمن العام على منع هذه الممارسات بشكل كامل نظراً للكثافة العددية لعناصر العشائر الذين دخلوا السويداء.

توقفت قوات الجيش السوري والأمن العام عند الحدود الإدارية لمدينة السويداء في قرية المزرعة. أجرى قائد غرفة العمليات، العميد أحمد الدالاتي، والعميد شاهر عمران، اتصالاً هاتفياً بقادة من الطائفة الدرزية، وأبلغاهم بتواجد الجيش السوري على حدود المحافظة واستعداده للدخول إلى مدينة السويداء لفض النزاع القائم بين البدو والدروز وبسط الأمن. كما دعوا إلى اجتماع مساء يوم 14 تموز في قرية المزرعة، بمضافة أحد مشايخ العقل في القرية، لتأمين دخول الجيش إلى السويداء دون قتال.

لم يحضر أي من مشايخ الطائفة الدرزية، وقد ادعى بعضهم لاحقاً أنهم خافوا على حياتهم لعدم ثقتهم بالحكومة السورية الجديدة.

ونتيجة عدم الحضور تابعت القوات الحكومية السورية التقدم نحو مدينة السويداء من عدة اتجاهات، لبسط الامن وإعادة المؤسسات الحكومية.

ووثقت اللجنة صدور تعليمات ميدانية واضحة من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تؤكد على ضرورة التحلي بالانضباط الكامل أثناء العمليات، وضمان حماية المدنيين وممتلكاتهم ومنع وقوع أي تجاوز فردي.

وتعرض عناصر الجيش السوري وقوى الأمن العام لعدة كمائن غادرة أودت بحياة العديد منهم وأسرت آخرين.

وقد وثقت تلك الجماعات المسلحة جرائمها عبر تسجيلات مصورة بثتها على مواقع التواصل، تضمنت مشاهد لحرق جثث عناصر الأمن الداخلي وتعذيب الأسرى وإذلالهم، في محاولة لبث الرعب في صفوف الدولة وإثارة الكراهية.

كما تعرضت عناصر الجيش السوري وقوى الأمن العام لهجمات جوية من الطيران الإسرائيلي في ريف درعا وريف السويداء الغربي، مما أدى إلى استشهاد عدد من العناصر وحرق آليات الجيش والأمن. كل ذلك ولّد رد فعل انتقامي لدى بعض العناصر وأفراد العشائر المشاركين في القتال.

في صباح يوم الثلاثاء الموافق 15 تموز 2025، دخلت قوات الجيش السوري وقوى الأمن العام ومقاتلون من العشائر مدينة السويداء من عدة محاور، ووصلت إلى دوار العمران. أصدر الشيخ حكمت الهجري بياناً مكتوباً رحب فيه بدخول قوات الجيش السوري وقوى الأمن العام إلى المدينة لبسط الأمن وتفعيل المؤسسات الحكومية، داعياً الفصائل المحلية إلى عدم المقاومة. وقد صدر بيان مماثل من مشايخ الطائفة الدرزية في التوقيت ذاته، وفقاً لما وثقته اللجنة ونُشر على وسائل التواصل الاجتماعي. من جهته، أعلن وزير الدفاع السوري عن وقف تام لإطلاق النار في السويداء بعد التوصل إلى اتفاق مع مشايخ العقل ووجهاء وأعيان المدينة، مؤكداً أنه سيتم الرد فقط على مصادر النيران والتعامل مع أي استهداف يصدر عن المجموعات الخارجة عن القانون. وأشار الوزير إلى أنه سيتم تسليم أحياء مدينة السويداء لقوى الأمن الداخلي فور الانتهاء من عمليات التمشيط، كما وجه ببدء انتشار قوات الشرطة العسكرية داخل المدينة لضبط السلوك.

رابط الإعلان عن وقف اطلاق النار

تراجع الشيخ حكمت الهجري عن بيانه السابق بعد يوم واحد من إعلان وزير الدفاع السوري وقف إطلاق النار. كان البيان الأصلي قد رحب بدخول الجيش السوري إلى مدينة السويداء. وادعى الهجري أن هذا التراجع جاء نتيجة ضغوط من دمشق وأطراف خارجية، مشيراً إلى أن المفاوضات مع دمشق لم تسفر عن نتائج ملموسة أو مصداقية في التعامل. وأكد أن البيان الذي أصدره قد فُرض عليهم بكامل تفاصيله من دمشق، وبضغط من دول خارجية، وذلك بهدف حقن الدماء. وأضاف أن الحكومة السورية هي التي نكثت بالعهد والوعد واستمرت في القصف العشوائي على المدنيين العزل. وعليه، دعا الهجري إلى القتال والتصدي للحكومة السورية بكل الوسائل المتاحة.

رابط تراجع الهجري عن بيان الترحيب بدخول الجيش السوري للسويداء

التحرك الخارجي ودور إسرائيل:

بعد سيطرة الجيش السوري وقوى الأمن العام على غالبية أحياء السويداء، لجأ الشيخ الهجري إلى التواصل مع الشيخ موفق طريف، زعيم الطائفة الدرزية في الجولان المحتل، لطلب دعم الجيش الإسرائيلي تحت ذريعة تأمين حماية دولية للطائفة الدرزية في السويداء.

استجاب الجيش الإسرائيلي لذلك بشن سلسلة من الهجمات الجوية والمسيرات المسلحة استهدفت مواقع الجيش السوري وقوى الأمن الداخلي في السويداء ومحيطها.

أسفرت هذه الهجمات عن استشهاد أكثر من ثلاثمائة عنصر من الجيش والأمن وإصابة العشرات، كما تم استهداف قصر الشعب ومبنى هيئة الأركان العامة في العاصمة دمشق، في سابقة خطيرة تُعد تصعيدًا مباشرًا ضد السيادة السورية وانتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

أدى التدخل والقصف الإسرائيلي إلى آثار سلبية واضحة على قوات الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي والشرطة العسكرية، التي كانت قد دخلت إلى المنطقة لضبط الأمن وفض الاشتباكات. وقد استهدف القصف مبنى وزارة الدفاع في ساحة الأمويين بدمشق، مما أحدث فوضى عارمة في صفوف هذه القوات، وولّد شعوراً بالغضب العارم.

تفاقم هذا الغضب بسبب تأييد الفصائل المقاتلة المناوئة للحكومة هذا القصف، وإظهارها الفرح به، فيما بدا أن قوات الجيش الإسرائيلي تعمدت استهداف المواقع الحكومية، بينما تغاضت عن القوات المنفلتة. وهذا يدل على رغبة إسرائيلية واضحة في بث الفوضى ومنع استقرار البلاد.

الجرائم والانتهاكات:

خلال تلك التطورات، تمكنت الفصائل المسلحة الدرزية من أسر عدد من عناصر الجيش السوري والأمن، وأقدمت على إعدامهم ميدانياً والتمثيل بجثثهم بوحشية، وبثت مقاطع مصورة توثق تلك الجرائم، ووثقت اللجنة بعضاً منها أيضاً. في المقابل، وثقت اللجنة أيضاً قيام عناصر من العشائر المسلحة، الذين دخلوا مدينة السويداء برفقة بعض عناصر الجيش والأمن الذين انضموا إليهم بعد أن منعتهم قيادة الجيش من دخول المدينة عقب قرار وزير الدفاع بوقف القتال، بارتكاب انتهاكات ضد أهالي السويداء. شملت هذه الانتهاكات قتل مدنيين عُزّل، وإهانة أبناء الطائفة الدرزية بألفاظ طائفية، وحلق الشوارب بهدف الإذلال. كما وثقت اللجنة

وقوع عمليات قتل خارج القانون لمدنيين داخل مضافات في السويداء (مضافة آل رضوان ومضافة آل بدر)، وكذلك في الشوارع والساحات العامة، مثل حادثة دوار آل سرايا. كما تم توثيق حالات سرقة ونهب للمنازل والمحال التجارية والسيارات، وهي تصرفات فردية مرفوضة رسمياً ولا تعبر عن سياسة الدولة، بل كانت مجرد ردود أفعال انفعالية، خاصةً بعد تدخل العدو الإسرائيلي المباشر إلى جانب الجماعات المسلحة الدرزية. وثّقت اللجنة تلك الانتهاكات، وتم إلقاء القبض على بعض مرتكبيها بعد التعرف عليهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي والشهادات الواردة من داخل السويداء وخارجها، وأُحيلوا أصولاً إلى القضاء لمحاكمتهم علناً وفقاً لأحكام القانون السوري. وصلت إلى اللجنة إفادات بوقوع حالات اغتصاب تعرضت لها نساء درزيات على يد مقاتلين من العشائر. تعذّر على اللجنة التحقق من هذه الحالات وتحديد عددها بسبب تردد الضحايا وذويهم في الإدلاء بالإفادات، حيث اكتفوا بالإشارة إلى وقوع حوادث اغتصاب دون تحديد هوية المعتدين أو المعتدى عليهن، ورجّحت اللجنة أن يكون المعتدون من البدو استنادًا إلى مواصفاتهم وزيهم.

وثّقت اللجنة حالات تعاون بين قوى الأمن العام وعناصر الجيش مع المدنيين والفصائل المسلحة الموالية للحكومة السورية، حيث قاموا بإلقاء القبض على مرتكبي الانتهاكات فور الإبلاغ عنهم، وذلك استنادًا إلى الإفادات التي استمعت إليها اللجنة من ذوي الضحايا.

المرحلة الثالثة: من الاشتباكات بين الدروز والبدو، وتدخّل الجيش السوري وقوى الأمن العام لفضّ الاشتباك.

تدخل إسرائيل وانسحاب القوات السورية وإعادة التموضع

في يوم الأربعاء الموافق 16 تموز 2025، شنّ الطيران الإسرائيلي سلسلة جديدة من الغارات الجوية على مواقع للقوات السورية في السويداء، استهدفت مقاتلين وعربات ومنشآت قيادية، من بينها مبنى هيئة الأركان العامة لوزارة الدفاع في دمشق. أسفر هذا الاستهداف عن استشهاد عدد من مقاتلي وزارة الدفاع وعناصر الأمن العام بالإضافة إلى مدني في دمشق، وإصابة آخرين.

جاء تدخل إسرائيل لدعم الدروز بناءً على طلب الهجري والمجلس العسكري (الحرس الوطني)، وبذريعة حماية إسرائيل للمجتمع الدرزي في سوريا. ورغم ذلك، رفض الشعب الدرزي، وهو شعب أصيل ومقاوم لنظام الأسد، هذا التدخل الصارخ، كما رفضه بعض مشايخ العقل الذين أكدوا عبر وسائل التواصل الاجتماعي رفضهم للتدخل الإسرائيلي لحماية المجتمع الدرزي.

في اليوم نفسه، 16 تموز 2025، أصدرت الرئاسة السورية بياناً حول أحداث السويداء، أدانت فيه "الانتهاكات المؤسفة" التي طالت بعض المناطق في المحافظة. واستنكرت الرئاسة أيضاً أعمال المجموعات المسلحة "الخارجة عن القانون" التي استخدمت السلاح لفرض أمر واقع وعرّضت المدنيين للخطر. وأكدت الرئاسة حرصها على السلم الأهلي وأولوية حماية المواطنين، وتعهدت بمحاسبة المتورطين في الانتهاكات وضمان حقوق أهالي السويداء، داعية جميع الأطراف إلى ضبط النفس وتغليب صوت العقل. جاء هذا الخطاب تأكيداً على التزامات الدولة وحرصها على السلم الأهلي ومنع التعدي على أي مكون من مكونات الشعب السوري.

رابط بيان الرئاسة السورية

عقب إعلان الرئاسة السورية وقف إطلاق النار، اتفقت الدولة السورية مع مشايخ العقل في المدينة على انسحاب قوات الجيش العربي السوري من السويداء. بدأ الانسحاب تدريجيًا واكتمل بنهاية يوم 16 تموز، بعد أن أنجز الجيش مهمته في ملاحقة المجموعات الخارجة عن القانون.

رابط الاتفاق بين الحكومة السورية ومشايخ العقل

رابط انسحاب الجيش السوري بتاريخ 16 تموز 2025

الجرائم ضد بدو السويداء:

بعد انسحاب قوات الدولة، نفذت جماعات درزية مسلحة عمليات انتقام جماعية ضد البدو، تضمنت القتل الممنهج، والحرق، والنهب، والتمثيل بالجثث، وخطف النساء والأطفال. وقد وثقت مقاطع مصورة هذه الفظائع وانتشرت على نطاق واسع عبر المنصات الإعلامية.

رابط فيديو خطف نساء البدو

كما وثّقت اللجنة انتهاكات ضد بدو السويداء، شملت قتل مدنيين عُزّل، والاحتجاز التعسفي، ونهب منازل ومحال البدو التجارية، بالإضافة إلى إهانة الرجال والفتيان والنساء بتجميعهم في الساحات والجوامع.

ومن الحوادث الموثقة تعليق جثتي رجلين من البدو على مدخل قرية الجنينة، وقتل رجال ونساء في الساحات العامة، وتعذيب الرجال في أماكن الاحتجاز، وتهجير من تبقى من البدو من منازلهم ومزارعهم مع مصادرة ممتلكاتهم ومواشيهم.

رابط صورة تعليق الجثتين

ووثقت اللجنة أيضاً حالة اغتصاب لامرأة من البدو على يد عناصر من جماعات مسلحة درزية (المجلس العسكري) بعد احتجازها هي وآخرين من رجال ونساء. ولم تتمكن اللجنة من تحديد هوية المعتدي، حيث أحجم الشاهد عن الإدلاء بأي معلومات بسبب حساسية الجرم المرتكب.

تم توثيق تلك الانتهاكات، وأُلقي القبض على بعض مرتكبيها بعد التعرف عليهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي والشهادات الواردة من داخل السويداء وخارجها، وأُحيلوا أصولاً إلى القضاء لمحاكمتهم علناً وفقاً لأحكام القانون السوري.

المرحلة الرابعة من الاشتباكات بين الدروز والبدو، وتدخّل الجيش السوري وقوى الأمن العام لفضّ الاشتباك:

العشائر السورية: في يوم الخميس الموافق 17 تموز 2025، أعلنت القبائل العربية في سوريا النفير العام. جاء هذا الإعلان بعد انتشار مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي توثق انتهاكات ارتكبتها جماعات مسلحة درزية بحق بدو السويداء وعشائر أخرى في المحافظة، وذلك عقب انسحاب الجيش السوري من السويداء. وأفادت القبائل بأن إعلان النفير جاء "لنجدة عشائر البدو في محافظة السويداء مما يتعرضون له من جرائم قتل وإبادة، وما نتج عن ذلك من تهجير وتشريد للأهالي الأبرياء". وطالبت هذه القبائل الحكومة السورية بعدم التدخل أو عرقلة تحرك المقاتلين القادمين من خارج المنطقة لنصرة إخوتهم من عشائر البدو وإغاثتهم.

رابط نفير العشائر

ردا على تلك الانتهاكات، بدأت العشائر السورية بحشد قواتها وإرسال أرتال مسلحة ضخمة باتجاه السويداء للقتال ضد الجماعات المسلحة الدرزية. حاولت قوات الجيش والأمن العام السورية منع هذه القوات من الوصول إلى السويداء، لكنها لم تفلح في ذلك لكثرة أعدادهم وتراخي بعض الأفراد معهم بعد مشاهدة الانتهاكات. وقد وثقت اللجنة إفادات عديدة تفيد بمنع الأمن العام للعشائر من الوصول إلى السويداء وإجبارهم على العودة بعد وصولهم إلى دمشق. وتمكنت قوى العشائر من دخول السويداء عبر طرق لا تخضع لسيطرة الأمن العام والشرطة العسكرية، وعجزت الشرطة العسكرية عن ضبط تحركات العشائر لكثرة عددهم. ومع ذلك، فإن هذه الأفعال لا تعفي مرتكبيها من العقاب، لذا بادرت اللجنة إلى التحقيق وجمع الأدلة، وتمكنت من التعرف على بعض الأفراد الذين قاموا بالتحريض والحض على القتال ودخول السويداء، بالإضافة إلى بعض الإعلاميين الذين حرضوا على القتال وبعض العناصر الذين تساهلوا وسهلوا دخولهم إلى السويداء. ووجهت اللجنة الاتهام إليهم، وتم توقيف بعضهم بعد إحالتهم إلى القضاء وفق الأصول.

روابط توثق منع العشائر من دخول السويداء

رابط ثان

رابط ثالث

رابط رابع

عندما دخلت العشائر محافظة السويداء، اندلعت اشتباكات عنيفة استمرت ثلاثة أيام، غطت محورين رئيسيين: الأول امتد على طريق دمشق – السويداء، بدءًا من منطقة المطلة مروراً بالصورة الكبيرة ووصولاً إلى شهبا، وشمل كذلك أحياء مدينة السويداء الداخلية. أما المحور الثاني فكان على طريق درعا – السويداء، من ريف درعا حتى قرية المزرعة بريف السويداء، ثم إلى داخل أحياء المدينة. تمكنت قوات العشائر خلال هذه الاشتباكات من السيطرة على المناطق المذكورة ومعظم مدينة السويداء. ومع ذلك، اتسمت المعارك بالفوضى والانتقام، وشُوهدت تجاوزات وانتهاكات جسيمة، كانت أعنفها ضد الممتلكات والمدنيين، مما زاد من تعقيد المشهد الميداني.

سجلت اللجنة حرق 36 قرية في ريفي السويداء الغربي والشمالي ضمن الانتهاكات، وشمل الحرق دور عبادة للطائفة الدرزية وكنيسة للمسيحيين على نطاق واسع، بالإضافة إلى نهب الممتلكات وحرق الجثث، لا سيما في قرية لاهثة.

لم تستطع اللجنة تحديد ما إذا كان الحرق قد تم قبل القتل أم بعده، ولا ما إذا كانت الجثث تعود لمقاتلين أم مدنيين، بسبب تضارب الإفادات التي وصلتها. فقد أفاد بعض الشهود بأن القتلى والمحروقين كانوا مقاتلين، بينما أشارت إفادات أخرى إلى أنهم كانوا مدنيين ومسنين. كما انتشرت مقاطع فيديو توثق واقعة الحرق.

ورجحت اللجنة أن يكون سبب الحريق هو محاولة إخفاء جريمة السرقة؛ إذ لاحظت أن حرق المنازل ودور العبادة والمحال غالبًا ما يحدث بعد سرقة محتوياتها. واستندت اللجنة في هذا الترجيح إلى ما وثقته خلال المعاينة الميدانية لمسارح الجرائم وأماكن الانتهاكات، حيث لاحظت تعرضها للنهب والسرقة قبل الحرق. ومع ذلك، لم تستبعد اللجنة وجود دوافع انتقامية وطائفية، وفقًا لتوثيقها. وعلى الرغم من ترجيح اللجنة أن الفاعلين هم من البدو، نظرًا لتواجدهم في المناطق التي شهدت الانتهاكات في تلك الفترة، وتبعاً للزي الذي كانوا يرتدونه واللهجة البدوية العشائرية التي كانوا يتحدثون بها، لم تتمكن اللجنة من تحديد هويتهم بشكل قاطع.

تدخل الدولة:

تدخلت الدولة مجددًا لاحتواء الموقف خوفًا من انزلاق المحافظة نحو اقتتال أهلي شامل.

قررت الدولة السورية التدخل مرة أخرى، فتولت قوات الجيش وقوى الأمن الداخلي مهام الفصل بين الطرفين، رغم المخاطر الجسيمة المتمثلة في احتمال تجدد الاستهداف الإسرائيلي.

تمكنت القوات من إخراج مقاتلي العشائر بشكل منظم من المحافظة، وأعادت الانتشار في قرى الريف الغربي والشمالي للسويداء. نصبت القوات نقاط تفتيش وحواجز ثابتة لضمان الاستقرار ومنع أي خرق أمني، كما عملت على إجلاء البدو المحاصرين من السويداء بالتعاون مع الهلال الأحمر السوري.

أعلنت الرئاسة السورية سحب القوات العسكرية من السويداء إلى مواقعها، مشيرة إلى أن ذلك جاء استجابة لوساطة أمريكية – عربية تهدف إلى التهدئة وتجنيب البلاد المزيد من التصعيد.

وقالت الرئاسة في بيان إن ما جرى لاحقًا يمثل خرقًا واضحًا لهذه التفاهمات من قبل جهات خارجة عن القانون، ارتكبت جرائم مروعة تتنافى كليًا مع التزامات الوساطة، وتهدد السلم الأهلي وتدفع نحو الفوضى.

ودعت الرئاسة جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وأكدت التزامها بمحاسبة المتورطين في الجرائم دون استثناء. وجددت التزامها الثابت بحماية جميع أبناء الشعب السوري بمختلف طوائفهم ومكوناتهم، مشددة على أن الدروز جزء لا يتجزأ من نسيج الأمة، وأن المجتمع الدرزي بأكمله يشكل ركيزة أساسية في النسيج الوطني السوري ولا ينبغي الحكم عليه من خلال أفعال المجموعات الخارجة عن القانون. وأضافت أن القبائل العربية لطالما رمزت إلى القيم والمبادئ النبيلة التي تدفعها للنهوض ودعم المظلومين. ودعت المجتمع الدولي إلى دعم جهودها في استعادة الاستقرار وضبط السلاح المنفلت، وحذرت من التدخلات الإسرائيلية في الشأن الداخلي السوري.

رابط خطاب الرئيس أحمد الشرع بوقف اطلاق النار

رابط انسحاب الجيش من السويداء

المرحلة الخامسة من الاشتباكات بين الدروز والبدو، وتدخّل الجيش السوري وقوى الأمن العام لفضّ الاشتباك:

بعد انسحاب الجيش والأمن السوريين وتمركزهم في الريف الغربي والشمالي لمدينة السويداء، وسريان وقف إطلاق النار، وسيطرة الجماعات المسلحة المحلية (الحرس الوطني) على المدينة، بدأت تظهر دعوات من القادة والشيخ حكمت الهجري إلى الحكم الذاتي والاستقلال عن سوريا. وتضمن ذلك السعي للحصول على دعم إسرائيلي

لهذا المشروع الانفصالي. وبدأ القادة بحشد أهالي السويداء للمطالبة بالانفصال، مستخدمين أساليب الترغيب والترهيب، مستغلين مخاوف الأهالي من الحكومة السورية ووصفها بأنها "الحكومة الداعشية".

تشكيل الحرس الوطني: في 23 آب 2025، تشكل ما يُعرف بـ (الحرس الوطني) من عدة فصائل دورية محلية في السويداء، بالإضافة إلى ضباط وعناصر من النظام السوري السابق.

تشكيل اللجنة القانونية:

ما بين تموز وآب 2025، تم تشكيل اللجنة العليا في السويداء بتوجيه من الرئاسة الروحية للموحدين الدروز، لتكون جسماً تنظيمياً لإدارة الشؤون الخدمية والأمنية والإدارية للمحافظة. ضمت اللجنة قضاة ومحامين (من بينهم مهند بوفاعور، وأيمن الحرفوش، ومفيد عماشة، وعصام العراوي، وإخلاص درويش، وخرامة مسعود، وشادي مرشد، ومعتر الصايغ، وأنس حاطوم، وكيان الصباغ، ومعتز رضوان).

اللجنة القانونية العليا بالسويداء

الوضع داخل مدينة السويداء:

لا يزال الوضع الأمني في السويداء يتسم بالفوضى نتيجة الفراغ الأمني، حيث تسيطر جماعات مسلحة على الموارد والأموال. وقد وثقت اللجنة استغلال هذه الجماعات للظروف المعيشية الصعبة في السويداء، وتحكمها في الموارد والمساعدات الواردة إلى المدينة، بما في ذلك المحروقات ورواتب العاملين الحكوميين التي تصرفها الحكومة السورية. ويشهد الوضع انتشاراً للفوضى وتردياً أمنياً في ظل غياب سلطة القضاء والقانون، وانتشار السلاح بشكل عشوائي.

كما وثقت اللجنة مقتل أحد أبناء السويداء العائدين إليها بعد انسحاب الجيش السوري، حيث قُتل بتهمة التعامل مع الحكومة السورية، علماً أنه كان قد قدم إفادات للجنة في دمشق.

سجّلت اللجنة حالة من الخوف وممارسة تكميم الأفواه في السويداء، مما دفع الأهالي إلى الإحجام عن تقديم إفادات رسمية للجنة خوفاً من بطش الجماعات المسلحة، فاكتفوا بتقديمها سراً عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وتحققت اللجنة من حالات إعدام وتعذيب ارتكبها "الحرس الوطني" في السويداء. وقد نُشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي إحدى هذه الحالات التي تضمنت احتجاز شيخ من الدروز والاعتداء عليه حتى وفاته تحت التعذيب، وحالة أخرى لشاعر معارض أُجبر على حلق شاربيه واتهامه بالخيانة (بالقوادين).

وثقت اللجنة أيضاً حالات نهب وسرقة للمحال التجارية في السوق التجاري تعود لبدو ومدنيين محايدين على يد جماعات مسلحة درزية. ووثقت اللجنة حالات حرق ونهب لمنازل تعود لدروز انضموا إلى الحكومة السورية.

وتفهّمت اللجنة مخاوف أهالي السويداء، وتحديداً أبناء الطائفة الدرزية عموماً، نظراً لتوزع معظمهم بين السويداء ومحافظات أخرى. وتمثل الخوف في تعرض ذويهم المقيمين في السويداء للقتل أو التعذيب أو الاعتقال، ولذلك، عملت اللجنة بمنهجية تحقيق سرية.

أدى انسحاب القوات الحكومية من السويداء إلى فراغ أمني استغلته فصائل مسلحة درزية. ارتكبت هذه الجماعات المنفلتة انتهاكات جسيمة بحق المدنيين العُزَّل، شملت القتل والخطف والإخفاء القسري. كما هاجمت البدو وسعت للانفصال عن الدولة والتقرّب من إسرائيل. ونظراً لحصولها على أسلحة ثقيلة إبان انهيار نظام الأسد، اضطرت القوات الحكومية للرد باستخدام السلاح الثقيل للحفاظ على وحدة البلاد.

الوضع بالريف الغربي والشمالي لمحافظة السويداء:

ما زالت القرى في الريفين الغربي والشمالي لمحافظة السويداء تحت سيطرة الجيش والأمن السوري.

وقد وثقت اللجنة تعرض هذه القرى لأضرار بالغة نتيجة إحراق المنازل والمرافق العامة، وتخريب وسرقة أسلاك الكهرباء، وتضرر شبكات المياه، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالمدارس.

كما وثقت اللجنة تعرض بعض الحافلات التي تقل مدنيين على طريق دمشق–السويداء لإطلاق نار، مما أسفر عن مقتل مدني واحد، وذلك نتيجة للوضع الأمني المتدهور. وسُجلت كذلك حادثة إطلاق نار على سيارة مدنية عند المطلة، أدت إلى إصابة طفلين بالرصاص وتضرر السيارة.

حققت اللجنة في واقعة إقدام عنصر من الأمن الداخلي السوري على إطلاق النار على مزارعين دروز في قرية المتونة بريف السويداء الشمالي بتاريخ 7 شباط 2026، أثناء قطفهم الزيتون في أراضيهم، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة آخرين. وبعد التواصل مع وزارة الداخلية، تم إيقاف العنصر والتحقيق معه وإحالته إلى القضاء وفقاً للإجراءات المتبعة.

إضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة تبادل إطلاق القذائف واشتباكات متقطعة وإغلاق للطرق.

أدت هذه الأحداث إلى تأخير عودة سكان القرى المذكورة إلى منازلهم، على الرغم من إعلان محافظ السويداء، الدكتور مصطفى البكور، استعداد المحافظة لتأمين عودة الأهالي وتقديم الخدمات اللازمة لهم.

خلاصة مجريات الأحداث:

1) شهدت السويداء كمعظم المحافظات السورية في العهد الجديد، فترة من الهدوء والطمأنينة خلال وعقب معركة ردع العدوان والتحرر من نظام الأسد، التي تميزت بالتزام عالٍ بالتعليمات والسياسات الحكومية الهادفة لحماية المدنيين، وجهود حفظ الاستقرار والسلم الأهلي من قبل عناصر الأمن العام والجيش السوري لحين اندلاع أحداث السويداء المؤسفة والمؤلمة في شهر تموز. حيث تعرض المدنيون لانتهاكات وأعمال عنف، وتعرضت القوات الحكومية لأعمالٍ عدائية.

2) في 12 تموز 2025، تصاعد التوتر الطائفي بعد أن اختطفت مجموعة من البدو سيارة خضرة تابعة لآل دوارة عند حاجز المسمية. ردًا على ذلك، قام شبان من آل عزام، الذين ينتمون إلى قرية عريقة، باختطاف أفراد من البدو. وتصاعدت الأحداث بتبادل عمليات الخطف في حي المقوس، ثم أقدمت الفصائل الدرزية على إطلاق الرصاص في حي المقوس الذي يقطنه البدو غرب مدينة السويداء، مما أشعل الاقتتال بين الدروز والبدو.

3) في يوم الأحد الموافق 13 تموز 2025، تجددت الاشتباكات بين الدروز والبدو في حي المقوس، وامتدت إلى الريف الشمالي والشرقي للمحافظة. استمرت هذه الاشتباكات لأكثر من 48 ساعة، وأسفرت عن مقتل ما يقارب ثلاثين شخصًا من الجانبين وإصابة أكثر من مئة آخرين، وذلك وفقًا لتوثيقات اللجنة المستندة إلى إفادات الشهود والضحايا وذويهم. وقد وقع كل هذا وسط حالة من الفوضى والانفلات الأمني التي سادت المحافظة في تلك الفترة نتيجة لغياب مؤسسات الدولة.

4) في صباح يوم 14 تموز 2025، استجابةً لمناشدات متكررة من وجهاء الطرفين، الدروز والبدو، قامت وزارة الداخلية بإرسال قوات من الأمن الداخلي لفض الاشتباكات التي وقعت في السويداء بين فصائل درزية مسلحة وعشائر بدوية. كان الهدف من إرسال هذه القوات الأمنية والعسكرية هو فرض الهدوء وإعادة تفعيل مؤسسات الدولة.

5) تمكن الجيش السوري وقوى الأمن العام من بسط السيطرة على الريف الغربي لمحافظة السويداء. وأثناء عملية السيطرة، تعرضت قوات الجيش لكمائن نصبتها مجموعات مسلحة درزية، مما أسفر عن مقتل عدد من عناصر القوات الحكومية. وقد أدى هذا التدخل إلى تصعيد المواجهات واتساع نطاقها في بعض المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الدرزية، خاصة على المحور الممتد من بصر الحرير (محافظة درعا) باتجاه مدينة السويداء.

6) وثّقت اللجنة دخول عناصر من مقاتلي العشائر يرتدون زياً عسكرياً وأمنياً مشتركاً واختلاطهم بعناصر الجيش السوري وقوى الأمن العام، وقيامهم بارتكاب أعمال انتقامية شملت قتل مدنيين، وحلق شوارب، وإهانة الطائفة الدرزية بألفاظ طائفية، بالإضافة إلى سرقة منازل وسيارات المدنيين وحرق للمنازل. ووفقاً لتحقيقات اللجنة، فإن ما استخلصته من أقوال الشهود والضحايا وذويهم، بعد وصف العناصر وزيهم والآليات التي يركبونها واللهجات التي يتكلمون بها، هو أن مرتكبي الانتهاكات المذكورة أغلبهم من البدو والعشائر، علماً أن أفراد من بدو السويداء كانوا محاصرين في داخل السويداء، بينما ترافق دخول العشائر مع دخول الجيش والأمن.

7) في صباح يوم الثلاثاء الموافق 15 تموز 2025، دخلت قوات الجيش السوري وقوى الأمن العام من عدة محاور، ترافق مع دخول مقاتلين من بدو مدينة السويداء. عندئذٍ، أصدر الشيخ حكمت الهجري بياناً مكتوباً رحّب فيه بدخول قوات الجيش السوري وقوى الأمن العام إلى المدينة لبسط الأمن وتفعيل المؤسسات الحكومية، داعياً الفصائل المحلية إلى عدم المقاومة. وفي التوقيت ذاته، صدر بيان مماثل من

مشايخ الطائفة الدرزية، وفقاً لما وثقته اللجنة ونُشر على وسائل التواصل الاجتماعي. من جهته، أعلن وزير الدفاع السوري عن وقف تام لإطلاق النار في السويداء وأنه سيتم تسليم أحياء المدينة لقوى الأمن الداخلي. ورغم ذلك، واصلت بعض مجموعات العشائر وبعض مجموعات من القوات الحكومية التقدم والاشتباك، كما تعرض منزل الهجري للقصف بثلاث مسيرات لم تتمكن اللجنة من تحديد هويتها ومصدرها. وفي الوقت نفسه، تعرض عناصر الجيش السوري وقوى الأمن العام مجدداً لكمائن غادرة أدت إلى مقتل العديد منهم وأسر آخرين.

8) في يوم ، 16 تموز 2025، أصدرت الرئاسة السورية بياناً حول أحداث السويداء، أدانت فيه "الانتهاكات المؤسفة" التي طالت بعض المناطق في المحافظة. وتعهدت بمحاسبة المتورطين في الانتهاكات وضمان حقوق أهالي السويداء.

9) في يومي 15 و16 تموز 2025 تعرضت عناصر الجيش السوري وقوى الأمن العام لهجمات جوية من الطيران الإسرائيلي أسفرت عن استشهاد عدد من العناصر وحرق آليات الجيش والأمن. تزامن كل ذلك مع إصدار الهجري بيانه الثاني الذي تراجع فيه عن البيان الأول ودعا لمقاومة الجيش السوري.

10) أدَّت الهجمات الإسرائيلية إلى استشهاد أكثر من ثلاثمائة من أفراد الجيش والأمن وإصابة العشرات، وذلك وفقاً لإحصائيات حصلت عليها اللجنة من وزارتي الدفاع والداخلية. ويُعدُّ استهداف قصر الشعب ومبنى هيئة الأركان العامة في العاصمة دمشق سابقة خطيرة وتصعيداً مباشراً ضد السيادة السورية وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ، مما زاد من الفوضى وعقَّد الوضع. فقد تسببت هذه الهجمات في فقدان الجيش والأمن السيطرة على الأوضاع جزئياً بعد انتشار جثث مقاتليهم في الشوارع وتعرضها للحرق نتيجة القصف المكثف والمركز الذي استهدف قوات الجيش والأمن السوريين تحديداً.

حيث إن استهداف إسرائيل للجيش والأمن على وجه الخصوص يكذّب روايتها بأن تدخلها كان لحماية الدروز، إذ لم يطَل القصف مقاتلي العشائر. ويدل هذا بوضوح على أن هدف إسرائيل هو تأزيم الوضع وخلق انقسام بين مكونات الشعب السوري، وتقويض الحكومة السورية، وتحقيق أهدافها في زعزعة الاستقرار بالأراضي السورية وتأمين أطماعها في سوريا.

11) وثقت اللجنة خلال تقدم الجيش السوري والامن العام داخل السويداء وبالتزامن مع القصف الإسرائيلي قيام عناصر من العشائر المسلحة التي رافقت تقدم القوات الحكومية، برفقة بعض عناصر الجيش والأمن الذين انضموا إليهم بعد أن منعتهم قيادة الجيش من دخول المدينة عقب قرار وزير الدفاع بوقف القتال، ارتكاب انتهاكات ضد المدنيين بالسويداء. شملت قتل مدنيين عُزّل، وإهانة أبناء الطائفة الدرزية بألفاظ طائفية، وحلق الشوارب بهدف الإذلال. كما وثقت اللجنة وقوع عمليات قتل خارج القانون لمدنيين داخل مضافات في السويداء و في الشوارع والساحات العامة، و سرقة ونهب للمنازل والمحال التجارية والسيارات، لاحظت اللجنة أن الاعمال العدائية الاسرائيلية وتقديم الهجري وقادة بعض الفصائل العسكرية بالسويداء الشكر لنتنياهو ورفع العلم الإسرائيلي في الشوارع زادت من حدة التوتر لدى معظم السوريين وشكلت دافعاً إضافياً لدى بعض الأفراد والمجموعات للقيام بأعمال انتقامية.

12) بعد التدخل الإسرائيلي و عقب قرار وزير الدفاع بوقف القتال و الانسحاب من السويداء تمكنت الفصائل المسلحة الدرزية من التقدم من جديد وأسر عدد من عناصر الجيش السوري والأمن،

وإعدامهم ميدانياً والتمثيل بجثثهم بوحشية، وبثت مقاطع مصورة توثق تلك الجرائم، ووثقت اللجنة بعضاً منها أيضاً.

13) في يوم الخميس الموافق 17 تموز 2025، لبت القبائل العربية في سوريا نداءات الفزعة والاستغاثة من بدو السويداء بعد انتشار مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي توثق صوراً بشعة لانتهاكات ارتكبتها جماعات مسلحة درزية بحق بدو وعشائر السويداء تشمل تعليق جثتي رجلين من البدو على مدخل قرية الجنينة، وخطف النساء وقتل الرجال والنساء في الساحات العامة، وتعذيب الرجال في أماكن الاحتجاز، وتهجير من تبقى من البدو من منازلهم ومزارعهم مع مصادرة ممتلكاتهم ومواشيهم، وذلك عقب انسحاب الجيش السوري من السويداء وبدخولها محافظة السويداء، اندلعت اشتباكات عنيفة استمرت ثلاثة أيام، على محورين الأول على طريق دمشق – السويداء، والثاني على طريق درعا – السويداء، وتمكنت قوات العشائر من السيطرة على معظم مدينة السويداء واتسمت المعارك بالفوضى والانتقام، وشُوهدت تجاوزات وانتهاكات جسيمة، كانت أعنفها ضد الممتلكات والمدنيين، مما زاد من تعقيد المشهد الميداني.

14) سجلت اللجنة حرق 36 قرية في ريفي السويداء الغربي والشمالي ضمن الانتهاكات، وشمل الحرق دور عبادة للطائفة الدرزية وكنيسة للمسيحيين ونبش مقبرة في قرية الصورة الكبرى للطائفة المسيحية، بالإضافة إلى نهب الممتلكات وحرق الجثث، لم تستطع اللجنة تحديد ما إذا كانت الجثث تعود لمقاتلين أم مدنيين، بسبب تضارب الإفادات التي وصلتها.

15) رجحت اللجنة أن يكون سبب حريق المنازل ودور العبادة والمؤسسات الحكومية هو محاولة إخفاء جريمة السرقة. واستندت اللجنة في هذا الترجيح إلى ما وثقته خلال المعاينة الميدانية لمسارح الجرائم وأماكن الانتهاكات، حيث لاحظت تعرضها للنهب والسرقة قبل الحرق. ومع ذلك، لم تستبعد اللجنة وجود دوافع انتقامية وطائفية وتكفيرية ترجح اللجنة بأن عناصر من تنظيم داعش الإرهابي تسللوا ضمن العشائر، وفقًا لتوثيقها. وعلى الرغم من ترجيح اللجنة أن غالبية الفاعلين هم من البدو، نظرًا لتواجدهم في المناطق التي شهدت الانتهاكات في تلك الفترة، وتبعاً للزي الذي كانوا يرتدونه واللهجة التي كانوا يتحدثون بها، لم تتمكن اللجنة من تحديد هويتهم بشكل قاطع.

16) تدخلت الدولة مجددًا لاحتواء الموقف خوفًا من انزلاق المحافظة نحو اقتتال أهلي شامل وتمكنت القوات الحكومية من إخراج مقاتلي العشائر من المحافظة، وأعادت الانتشار في قرى الريف الغربي والشمالي للسويداء.

17) أعلنت الرئاسة السورية سحب القوات العسكرية من السويداء إلى مواقعها، ودعت الرئاسة جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وأكدت التزامها بمحاسبة المتورطين في الجرائم دون استثناء.

18) بعد انسحاب الجيش والأمن السوريين وتمركزهم في الريف الغربي والشمالي لمدينة السويداء، وسريان وقف إطلاق النار، سيطرت الجماعات المسلحة المحلية (الحرس الوطني) على المدينة، استمر الوضع الأمني الهش مع تكرار خروقات وانتهاكات محدودة من قبل أشخاص مجهولين على طريق دمشق-السويداء.

19) عملت الدولة السورية على تأمين الطريق أمنياً وسهلت عملية إدخال المساعدات الإنسانية وتأمين حركة دخول وخروج الطلاب والمواطنين والتجار من وإلى السويداء. وتم بذل الجهود لترميم القرى المتضررة من عمليات الحرق والنهب.

النتائج الرئيسية:

1- بعد تحرير البلاد عقب معركة ردع العدوان وبسط الدولة السورية سيطرتها على معظم الأراضي السورية، ظلت السويداء تعاني من فراغ أمني بسبب رفض المجموعات المسلحة الدرزية الانضمام إلى المؤسسات الحكومية. ولاحظت اللجنة أن هذه المجموعات تضم عدداً كبيراً من القيادات والعناصر التابعة لنظام الأسد. استمر الحوار بين الحكومة ومشايخ العقل ووجهاء مدينة السويداء لإيجاد حلول توافقية، وشمل ذلك استقبال السيد رئيس الجمهورية لوفد من الطائفة الدرزية ودعوتهم لحضور مؤتمر النصر ومؤتمر الحوار الوطني وتشكيل الحكومة السورية ، والتي تضمنت وزيراً من الطائفة الدرزية، ودعوتهم للمشاركة بعملية انتخاب أعضاء مجلس الشعب وذلك بهدف ضمان حقهم بالمشاركة في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية. ومع ذلك، ظل موقف الشيخ الهجري متردداً. وتلقت اللجنة معلومات تفيد بأن إسرائيل تدفع لإفشال الجهود الحكومية التي تهدف إلى الدمج والمشاركة.

2- وثقت اللجنة نظرة عموم من تمت مقابلتهم من الطائفة الدرزية كأحد المكونات الأصيلة للشعب السوري وأحد الأطراف المشاركة والداعمة للثورة السورية، إلا أن آثار الخلافات السابقة بين البدو والدروز في محافظة السويداء لا تزال مستمرة، ويعود ذلك إلى سياسات وسلوكيات نظام الأسد التي عملت على تأجيجها طيلة السنوات الفائتة، بما في ذلك تسهيله دخول عناصر تنظيم داعش إلى السويداء وارتكابهم جرائم بحق أهالي الطائفة الدرزية.

3- خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 20 تموز عام 2025، تصاعدت موجات العنف بين أبناء المنطقة من البدو والدروز، وشملت مصادرة الممتلكات، وحالات خطف وخطف مقابل، واعتداءات وانتهاكات تورطت فيها مختلف الأطراف؛ البدو والدروز. استدعى ذلك تدخلاً حكومياً لفض الاشتباك وفرض حالة الأمن. إلا أن القوات الحكومية قوبلت بمواجهات مسلحة وتعرضت عدة كمائن، إضافة إلى قصف الطيران الإسرائيلي للقوات الحكومية في المنطقة وقيادة الأركان بدمشق، مما تسبب في مزيد من الفوضى والأعمال الانتقامية.

4- خلصت اللجنة، استناداً إلى الشهادات التي استمعت إليها والمواد الرقمية والوثائق التي راجعتها والمعاينات الميدانية التي أجرتها، إلى أن الأحداث التي شهدتها محافظة السويداء في تموز 2025 أسفرت عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت أفعال القتل الواقع على أكثر من شخص، والقتل القصد، والسلب المسلح للممتلكات، وتخريب البيوت والمحال التجارية وحرقها، والتعذيب والشتم بعبارات طائفية، وإثارة النزعات الطائفية، الواردة في قانون العقوبات السوري العام رقم 148 لعام 1949، ومخالفة الأوامر العسكرية، وفي قانون العقوبات العسكري السوري رقم 61 لعام 1950، وقانون تجريم التعذيب رقم 16 لعام 2022.

5- بعد فحص المعلومات التي جمعتها اللجنة وإفادات ذوي الضحايا، بالإضافة إلى المعاينة الميدانية التي أجرتها اللجنة في المشافي، وتفحص جثث الضحايا الذين وصلوا إلى مشافي المواساة والمجتهد في دمشق وإزرع في درعا، ومقارنة ذلك مع اللوائح المستلمة من الجهات الحكومية، وهيئة الاستعراف، والهلال الأحمر، والدفاع المدني السوري، تحققت اللجنة من (1077) قتيلاً قيدوا في سجلات مشفى السويداء الوطني. من بين هؤلاء، 188 قتيلاً مجهولي الهوية. توزع المعروفون على النحو التالي: 763 رجلاً، و90 امرأة، و36 طفلاً. أغلبهم من الطائفة الدرزية، باستثناء مجهولي الهوية الذين لم تتمكن اللجنة من تحديد هوياتهم، ويُرجَّح أنهم من عناصر وزارتي الدفاع والداخلية بناءً على وصف ملابسهم ولأن أهالي السويداء لم يتعرفوا عليهم. بالإضافة إلى

(177) قتيلاً وثقتهم اللجنة في مشفى إزرع بدرعا، غالبيتهم من عناصر الجيش والأمن، منهم (40) قتيلاً مجهولي الهوية.

وفي مشفى المجتهد بدمشق وثقت اللجنة (45) قتيلاً، من الطائفة الدرزية ومن عناصر الجيش والأمن، منهم (12) مجهولي الهوية.

وتم توثيق (10) قتلى في مشفى المواساة بدمشق، وهم أيضاً من الطائفة الدرزية ومن بينهم عناصر من الجيش والأمن.

بالإضافة إلى (166) قتيلاً من العشائر والبدو تم توثيقهم عبر الإفادات وأقوال الشهود وذوي الضحايا، من بينهم (15) امرأة وطفلين.

كما بلغ عدد المصابين من جميع الأطراف 2188 مصاب

6- تابعت اللجنة عمليات تبادل المختطفين بين جميع الأطراف، وشملت هذه العمليات تسليم 119 شخصًا من الطائفة الدرزية و 25 شخصًا من البدو والعشائر والقوات الحكومية. لا يزال هناك عدد آخر مفقود لم تتمكن اللجنة من التحقق من مصيرهم أو أماكن احتجازهم، ومن بينهم حمزة العمارين، العامل في الدفاع المدني السوري.

7- وثقت اللجنة نزوح (27404) فقط سبعة وعشرين ألفًا وأربعمائة وأربعة أشخاص من بدو السويداء، و(34845) فقط أربعة وثلاثين ألفًا وثمانمائة وخمسة وأربعين شخصًا من دروز السويداء والمسيحيين، وذلك نتيجة للاشتباكات والتهجير المتعمد في بعض الحالات، توزعت أماكن النزوح على النحو التالي: 16 مركز إيواء في درعا، و23 مركزاً في السيدة زينب بريف دمشق، بالإضافة إلى مركز واحد في زاكية بريف دمشق، وآخر في جرمانا، وقرى جبل الشيخ.

8- من خلال إفادات الشهود من ذوي الضحايا وأهالي المنطقة والمسؤولين الحكوميين والموقوفين والتحقق من مقاطع الفيديو والصور المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي والموجودة لدى الشهود والتحليل من قبل الفريق التقني الخاص باللجنة وقرائن أخرى، توصلت اللَّجنة إلى قائمة من المشتبه بهم من عناصر وزارتي الدفاع والداخلية، ومن الجماعات المسلحة الدرزية، ومن المدنيين، بما في ذلك البدو والعشائر، وممن توفرت لدى اللَّجنة أسباب معقولة للاشتباه بتورطهم في جرائم وانتهاكات جسيمة كالشتم بعبارات طائفية والسلب المسلح، والتعذيب والقتل الواقع على المدنيين أو العسكريين، والتمثيل بالجثث، وإثارة النعرات الطائفية، ومحاولة سلخ جزء من أراضي الدولة السورية عن سيادتها، وفق أحكام قانون العقوبات السوري العام رقم (148) الصادر عام 1949 وقانون العقوبات العسكري رقم (61) الصادر عام 1950.

- تنوه اللجنة إلى أنها لم تتمكن من تحديد هوية العديد من الأشخاص الذين ظهرت صورهم ومقاطع الفيديو الخاصة بهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وغالبيتهم كانوا ملثمين؛ لذا رأت اللجنة إحالة المقاطع والصور المذكورة إلى النائب العام للجمهورية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وتوسيع نطاق التحقيق.

9- تحيل اللجنة نتائج أعمالها، مرفقة بكامل ملفات التحقيق والأدلة التي جمعتها، إلى النائب العام للجمهورية. وتُشير اللجنة إلى أن طبيعة الانتهاكات الموثقة، وما اقترن ببعضها من أنماط متكررة خلال فترة زمنية محددة وفي مواقع متعددة، تستدعي مواصلة التحقيقات القضائية الوطنية لتحديد جميع المسؤوليات المترتبة على هذه الأفعال.

10- ترى اللجنة أن أحداث تموز 2025 لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق العام للصراع السوري منذ عام 2011، والذي اتسم بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من قبل أطراف متعددة، وما ترتب على ذلك من آثار عميقة على النسيج الاجتماعي والثقة بالمؤسسات.

11- على الرغم من وجود تعليمات صارمة من وزارتي الدفاع والداخلية لحماية المدنيين والممتلكات والأعيان المدنية، لاحظت اللجنة أن الانتشار الواسع للسلاح ووجود مجموعات مسلحة متعددة خارج نطاق السيطرة المؤسسية الكاملة للدولة قد أسهم في زيادة احتمالية وقوع الانتهاكات ضد المدنيين، وعقّد جهود حماية السكان واستعادة الاستقرار.

12- تشير الأدلة التي جمعتها اللجنة إلى تورط أفراد ينتمون إلى جهات مختلفة في ارتكاب الانتهاكات، بما في ذلك أفراد من مجموعات مسلحة غير نظامية وعناصر من تنظيم داعش الإرهابي، وأشخاص تصرفوا بشكل فردي أو ضمن مجموعات محلية، إضافة إلى أدلة تثبت تورط أفراد من القوات الحكومية الامنية و العسكرية. وقد أحالت اللجنة المعلومات المتعلقة بالمشتبه بتورطهم إلى الجهات القضائية المختصة للنظر فيها وفق الأصول القانونية.

13- تبين للجنة أن قوات الجيش والأمن العام السورية حاولت منع هذه قوات العشائر من الوصول إلى السويداء، لكنها لم تفلح في ذلك لكثرة أعدادهم وتراخي بعض الأفراد معهم بعد مشاهدة الانتهاكات. وقد وثقت اللجنة إفادات عديدة تفيد بمنع الأمن العام للعشائر من الوصول إلى السويداء وإجبارهم على العودة بعد وصولهم إلى دمشق.

14- تبين للجنة أن السلطات الحكومية اتخذت إجراءات أولية للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة، بما في ذلك تشكيل اللجنة التي أصدرت هذا التقرير، وأيضا القيام بتوقيف عدد من الأفراد المشتبه بتورطهم وإحالتهم إلى القضاء. وترى اللجنة أن استمرار هذه الإجراءات بشكل شفاف ومستقل يشكل خطوة أساسية لتعزيز المساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

15- كما تبين للجنة من خلال إفادات الشهود أن سلوك بعض القوات والعناصر المسلحة خلال الأحداث كان متفاوتاً، حيث أفاد بعض الشهود بأنهم تلقوا حماية أو مساعدة من بعض العناصر، في حين أفاد آخرون بوقوع انتهاكات. ويشير هذا التباين إلى أن هذه الانتهاكات لم تكن ممنهجة، وإلى الحاجة إلى تعزيز الانضباط المؤسسي وآليات الرقابة والمساءلة داخل الأجهزة الأمنية والعسكري.

16- خلصت اللجنة إلى أن انتشار الجريمة المنظمة، بما في ذلك شبكات الاتجار بالمخدرات، أسهم في تعقيد الوضع الأمني في بعض مناطق المحافظة، وزاد من حدة التوترات بين بعض المجموعات المحلية.

17- كما تشير المعلومات التي تلقتها اللجنة إلى وقوع حالات نزوح واسعة النطاق نتيجة أعمال العنف، طالت أفراداً من مختلف المجتمعات المحلية في المحافظة، بما في ذلك من المجتمعات البدوية والدرزية. وترى اللجنة أن استمرار هذه الظاهرة قد يؤدي إلى تغييرات ديموغرافية قسرية ويؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي وآفاق العودة إذا لم تُتخذ تدابير عاجلة لمعالجة آثارها.

18- توصلت اللجنة، استناداً إلى إفادات الشهود والمعاينات الميدانية والمواد التي تم جمعها خلال التحقيق، إلى أن عدداً من القرى في ريف محافظة السويداء تعرضت لأعمال حرق وتدمير واسعة النطاق خلال فترة الأحداث. وتشير المعلومات التي تحققت منها اللجنة إلى أن ما لا يقل عن ستة وثلاثين قرية تعرضت للحرق أو التخريب مع استهداف غالبية المواقع الدينية الدرزية (المجالس و المقامات) و أيضا تم استهداف الكنائس من قبل مجموعات مسلحة من القرى المجاورة وبعض المجموعات من خارج

المحافظة، بهدف السرقة و النهب و الانتقام الأمر الذي أدى إلى تهجير عدد كبير من سكانها من أبناء المجتمع الدرزي.

19- وفي الوقت نفسه، وثقت اللجنة أيضاً وقوع هجمات انتقامية استهدفت التجمعات السكانية للبدو داخل مدينة السويداء ومحيطها بالحرق و التدمير و النهب من قبل مجموعات مسلحة درزية ، ما أدى بدوره إلى نزوح وتهجير قسري طال أغلب الأسر البدوية.

20- أعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار بعض أعمال العنف الفردية، بما في ذلك القتل والخطف والاعتقال التعسفي بعد انتهاء الأحداث الرئيسية وبالرغم من محدودية تكرار هذه الانتهاكات بالفترات الأخيرة بعد تأمين طريق السويداء دمشق، تؤكد اللجنة الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز حماية المدنيين ومنع تكرار الانتهاكات.

21- لاحظت اللجنة أن تصاعد أعمال العنف في محافظة السويداء تزامن مع تطورات عسكرية إقليمية كان لها أثر إضافي في تعقيد الوضع الأمني. وفي هذا السياق، وثقت اللجنة وقوع عدة غارات جوية نفذتها القوات الإسرائيلية في السويداء استهدفت القوات الحكومية السورية و في العاصمة دمشق خلال فترة الأحداث، استهدفت مواقع وأصولاً عسكرية تابعة للحكومة السورية. وترى اللجنة أن هذا العدوان أسهم في زيادة التوترات وإضافة عنصر جديد كان له اثر كبير في حالة الفوضى وفقد سيطرة للقوات الحكومية وساهم ذلك بتأجيج العنف بين أطراف النزاع وعزز حالة الانفلات الأمني وساهم بدخول مجموعات مسلحة ارتكبت العديد من الانتهاكات.

22- توصلت اللجنة، استناداً إلى إفادات عدد من الشهود وتحليل المواد الرقمية والمعلومات التي تم جمعها خلال التحقيق، إلى وجود مؤشرات قوية على مشاركة أفراد يرتبط بعضهم بتنظيمات متطرفة، من بينها عناصر مرتبطة بتنظيم ما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، ضمن بعض المجموعات المسلحة المنفلتة التي شاركت في الهجوم على مناطق في محافظة السويداء. وتشير الأدلة التي اطلعت عليها اللجنة إلى أن بعض هؤلاء الأفراد شاركوا في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد المدنيين

23- قد وثقت اللجنة انتشار خطاب كراهية وتحريض على العنف ذي طابع طائفي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المنابر الإعلامية خلال الفترة التي سبقت الأحداث وخلالها. وقد تضمنت بعض هذه المواد دعوات تحريضية واستخدام عبارات مهينة تستهدف مجموعات دينية أو اجتماعية محددة، الأمر الذي ساهم في تأجيج التوترات وتعميق الانقسامات بين المجتمعات المحلية.

24- كما أشارت إفادات عدد من الشهود والضحايا إلى أن بعض الانتهاكات التي ارتكبت ضد المدنيين رافقها استخدام عبارات ذات دلالات طائفية أو مهينة. وترى اللجنة أن هذا الخطاب والسلوك يشكلان عاملاً خطيراً في تصعيد النزاعات وفي تغذية دوامات العنف.

25- وترى اللجنة أن التحريض على الكراهية أو العنف القائم على الهوية الدينية أو الطائفية يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ومع سياسات والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

26- وتؤكد اللجنة أن الإفلات من العقاب عن الانتهاكات السابقة في سوريا ساهم في استمرار دوامات العنف، وأن تحقيق المساءلة عن الانتهاكات التي وقعت، سواء في أحداث تموز 2025 أو في غيرها من الأحداث السابقة، يمثل شرطاً أساسياً لكسر هذه الدوامة.

27- تشير اللجنة إلى أنها ومنذ تشكيلها باشرت مهامها باستقلالية كاملة وحياد، وسعت للوصول إلى أماكن الوقوعات في مدينة السويداء والمناطق الأخرى لكنها لم تتمكن من ذلك بسبب رفض القوات

المسلحة المسيطرة على المنطقة للجنة بالدخول وتقصى الحقيقة، أو السماح لها بإجراء التحقيقات، بل على العكس، تعرض الأفراد الذين قابلتهم اللجنة لتهديدات مباشرة، كما وثقت اللجنة تعرض أحد الشهود إلى القتل خارج القانون بعد إدلائه بالشهادة. عملت اللجنة لتجاوز هذه التحديات عبر اعتماد مزيد من وسائل التحقيق والتقصي والاستماع للشهود الذي تواجدوا خارج المنطقة، أو عبر وسائل الكترونية لمن تواجد داخلة، ملتزمة بإجراء حماية هويتهم.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه اللجنة من نتائج واستنتاجات، وبهدف منع تكرار الانتهاكات وتعزيز حماية المدنيين واستعادة الاستقرار في محافظة السويداء، توصي اللجنة باتخاذ التدابير التالية:

أولاً: المساءلة والتحقيقات الجنائية

1- إحالة جميع الأفراد، سواء من المدنيين أو الحكوميين، الذين تتوافر بشأنهم معلومات ترجح على ارتكاب جرائم إلى القضاء المختص، وضمان إجراء محاكمات عادلة وشفافة وفق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتنوه اللجنة إلى القوائم المرفقة بالتقرير.

2- مواصلة التحقيقات القضائية في جميع الانتهاكات التي وقعت خلال الأحداث، لتحديد جميع المسؤوليات المرتبطة بالأحداث، وذلك وفقاً للقانون الوطني السوري والمعايير الدولية ذات الصلة ومحاسبة مرتكبي الجرائم وفقاً للقانون.

3- تعزيز قدرات الجهات القضائية المختصة للتحقيق في الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد المدنيين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

4- توصي اللجنة بضرورة الإسراع في تنفيذ البرامج الحكومية للقيام بإصلاحات تشريعية ومؤسسية واسعة لتعزيز استقلال القضاء وقدرته على التعامل مع الجرائم الجسيمة ومحاسبة مرتكبيها.

5- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الضحايا والشهود وضمان قدرتهم على الإدلاء بشهاداتهم دون خوف من الانتقام أو الترهيب.

6- تحديد مواقع الدفن الجماعي المحتملة وحمايتها وإجراء التحقيقات الجنائية اللازمة وفق المعايير الدولية.

7- الحفاظ على الأدلة المادية والرقمية المتعلقة بالانتهاكات لضمان إمكانية استخدامها في الإجراءات القضائية المستقبلية وضمان حفظ جميع الأدلة والمواد التي جُمعت خلال التحقيق بطريقة تكفل سلامتها وإمكانية استخدامها في أي إجراءات قضائية مستقبلية.

8- تؤكد اللجنة أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمات المجتمع المدني السورية في دعم جهود العدالة الانتقالية، وتعزيز الحوار المجتمعي، والمساهمة في بناء الثقة بين المجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة.

9- معالجة الأسباب العميقة للعنف في محافظة السويداء وفي سوريا عموماً يتطلب اتباع نهج شامل يجمع بين المساءلة القانونية، وإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية، وتعزيز الحوار والمصالحة المجتمعية، ومعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تأجيج النزاعات.

ثانياً: حماية المدنيين ومنع تكرار الانتهاكات

1- اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز حماية المدنيين في محافظة السويداء، بما في ذلك تعزيز انتشار قوات الأمن النظامية المدربة مهنياً.

2- اتخاذ إجراءات فعالة لمنع أعمال الانتقام والعنف بين المجتمعات المحلية.

3- ضمان إعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية أثناء الأحداث أو بعدها إلى أصحابها الشرعيين أو تعويضهم وفقاً للقانون.

4- تطوير استراتيجيات أمنية واضحة لحماية المدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاعات المحلية.

ثالثاً: ضبط السلاح وتعزيز الأمن

1- وضع خطة وطنية شاملة لجمع الأسلحة غير المرخصة وحصر السلاح بيد الدولة.

2- تفكيك الشبكات الإجرامية المتورطة في أعمال الخطف والاتجار بالمخدرات والأنشطة غير المشروعة الأخرى.
3- تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية لضمان الاستجابة السريعة والفعالة للحوادث الأمنية.
4- تعزيز إجراءات الرقابة على تداول السلاح ومنع الاتجار غير المشروع به.
5- تعزيز الإجراءات الأمنية والاستخبارية لمنع تسلل العناصر المرتبطة بالتنظيمات المتطرفة إلى الأراضي السورية، وملاحقة الأفراد المتورطين في ارتكاب جرائم أو دعم جماعات متطرفة وفقاً للقانون.

رابعاً: إصلاح قطاع الأمن

1- دعم الجهود الحكومية لتعزيز مهنية وحيادية الأجهزة الأمنية وضمان خضوعها لرقابة قانونية ومؤسسية فعالة.
2- اعتماد آليات واضحة للمساءلة داخل المؤسسات الأمنية للتحقيق في أي انتهاكات يرتكبها أفرادها.
3- تعزيز التنوع والتمثيل المجتمعي داخل المؤسسات الأمنية بما يعكس تنوع المجتمع المحلي ويسهم في تعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.
4- إنشاء آليات رقابة مستقلة على أداء الأجهزة الأمنية لضمان التزامها بالقانون والمعايير المهنية.

خامساً: تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

1- إدراج برامج تدريب إلزامية لجميع أفراد الجيش والشرطة وقوات الأمن حول قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.
2- تطوير برامج تدريبية متخصصة حول حماية المدنيين وقواعد استخدام القوة وإدارة العمليات الأمنية في البيئات المدنية.
3- تعزيز الالتزام بمدونات سلوك واضحة لأفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تتضمن مبادئ احترام حقوق الإنسان وحظر التعذيب وحماية المدنيين والممتلكات.

سادساً: مكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف

1- اتخاذ تدابير قانونية ومؤسساتية فعالة لمنع انتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف، بما في ذلك عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي واتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية وتعليمية لمنع التحريض على العنف أو الفتنة أو إثارة النعرات الطائفية وكفالة رقابة ذلك في وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.
2- تطوير آليات لرصد المحتوى التحريضي الذي يستهدف جماعات دينية أو طائفية والعمل على معالجته وفق القانون.
3- تشجيع القيادات المجتمعية والدينية ووسائل الإعلام على نشر خطاب التسامح والتعايش ونبذ التحريض على العنف.
4- تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة المعلومات المضللة التي قد تسهم في تأجيج النزاعات أو نشر الكراهية بين المجتمعات المحلية.

سابعاً: متابعة قضايا المفقودين والمختطفين

1- تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة قضايا الأشخاص المفقودين والمختطفين خلال الأحداث تقوم بجمع المعلومات المتعلقة بالمفقودين والمختطفين وتوثيق الحالات والتواصل مع عائلات الضحايا.
2- العمل على تحديد أماكن الاحتجاز والكشف عن مصير الأشخاص المفقودين أو المختطفين، بما في ذلك الحالات التي يُشتبه بوجودها لدى مجموعات مسلحة غير حكومية.

3- مطالبة جميع الجهات التي قد تحتجز أشخاصاً، بما في ذلك المجموعات المسلحة غير الحكومية، بالكشف عن أماكن احتجازهم وضمان معاملتهم وفق المعايير الإنسانية والقانونية والإفراج الفوري عن المحتجزين تعسفياً.

4- توفير الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي لعائلات المفقودين والمختطفين.

ثامناً: بناء الثقة والمصالحة المجتمعية

1- دعم مبادرات الحوار بين المجتمعات المحلية المختلفة في محافظة السويداء.

2- إشراك القادة المجتمعيين والدينيين في جهود تهدئة التوترات وتعزيز التعايش السلمي.

3- إطلاق برامج دعم نفسي واجتماعي للضحايا والمتضررين من أعمال العنف.

4- تشجيع المبادرات المجتمعية التي تسهم في تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي.

تاسعاً: الاستجابة الإنسانية والتعافي

1- توفير المساعدات الإنسانية العاجلة للنازحين والمتضررين من الأحداث.

2- دعم إعادة تأهيل المنازل والبنية التحتية المتضررة.

3- وضع برامج تعويض تسهم بجبر الضرر للضحايا وفقاً للقوانين الوطنية والمعايير الدولية.

4- اتخاذ تدابير عاجلة لضمان عودة السكان المهجرين إلى مناطقهم الأصلية بصورة آمنة وطوعية، ومنع أي تغييرات ديموغرافية قسرية.

عاشراً: الشفافية والتواصل مع المجتمع

1- نشر معلومات دورية حول التقدم المحرز في التحقيقات والإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

2- إنشاء قنوات تواصل فعالة مع المواطنين لتلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالانتهاكات أو التهديدات الأمنية.

حادي عشر: الإصلاح المؤسسي والعدالة الانتقالية

1- إدماج نتائج هذا التقرير ضمن إطار أوسع لجهود العدالة الانتقالية في سوريا.

2- تنفيذ إصلاحات تشريعية ومؤسسية لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون.

3- إشراك منظمات المجتمع المدني السورية في جهود العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

ثاني عشر: التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي

1. إدانة جرائم العدوان الإسرائيلي المرتكبة بحق الشعب السوري والأراضي السورية وإنفاذ بنود الميثاق والقرار الدولية ذات الصلة لضمان عدم التكرار وأي شكل من أشكال التدخل بالشأن السوري.
2. دعوة جميع الأطراف الخارجية إلى احترام سيادة الجمهورية العربية السورية والامتناع عن أي أعمال عسكرية أو تدخلات قد تؤدي إلى تصعيد التوترات أو تعقيد جهود تحقيق الاستقرار في المنطقة.
3. دعم جهود الحكومة السورية في تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير وتعزيز قدرات المؤسسات القضائية والأمنية.
4. زيادة التمويل للاستجابة الإنسانية في سوريا ودعم برامج إعادة الإعمار والاستقرار.
5. دعم المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز المصالحة والسلام ومنع التحريض على الكراهية والعنف.
6. تشجيع التعاون الدولي في مجالات توثيق الانتهاكات وبناء القدرات القضائية وتعزيز سيادة القانون.

الفقرة الختامية

- تؤكد اللجنة أن الأحداث التي شهدتها محافظة السويداء في تموز 2025 تعكس التحديات العميقة التي تواجهها المجتمعات الخارجة من النزاعات الممتدة، حيث يمكن أن يؤدي تراكم المظالم وضعف مؤسسات العدالة وانتشار السلاح وتداخل العوامل المحلية والإقليمية إلى خلق بيئات قابلة لانفجار العنف بصورة متكررة. وتشدد اللجنة على أن حماية المدنيين وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون تمثل ركائز أساسية لتحقيق الاستقرار المستدام.
- وترى اللجنة أن المساءلة عن الانتهاكات التي وقعت، إلى جانب معالجة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في اندلاع العنف وما ترتب عليه من نزوح وتضرر المجتمعات المحلية، تمثل عناصر لا غنى عنها لكسر دوامات العنف ومنع تكرارها. وفي هذا الإطار، تؤكد اللجنة أن حق الضحايا وأسرهم في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على الإنصاف يجب أن يكون في صميم أي جهود وطنية لمعالجة آثار هذه الأحداث.
- كما تشدد اللجنة على أن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير يتطلب التزاماً مستمراً من مؤسسات الدولة، إلى جانب مشاركة فاعلة من المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، ودعماً مناسباً من المجتمع الدولي، بما يسهم في تعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون.
- وتعرب اللجنة عن أملها في أن يسهم هذا التقرير في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز السلم الأهلي والمصالحة المجتمعية، وفي توفير أساس موضوعي لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات ومعالجة آثارها، بما يفتح المجال أمام مستقبل أكثر أمناً واستقراراً لجميع السوريين.

وفي الختام، تعرب اللجنة عن احترامها لجميع الضحايا وتقديرها للشهود والأفراد والمؤسسات الذين قدموا معلومات أو تعاونوا مع اللجنة خلال فترة عملها، وتؤكد أن توثيق هذه الأحداث يمثل خطوة ضرورية في مسار أوسع نحو العدالة والإنصاف وبناء السلام المستدام.

دمشق في 2026/3/17

لجنة التحقيق في أحداث السويداء